حملة إلغاء المادة 308 من قانون العقوبات الاردني

حملة نجاة: أوقفوا إفلات الجناة من العقاب واحموا الناجيات من العنف الجنسي
(2014–2017)

المعهد الدولي لتضامن النساء - الأردن (SIGI)

حقيبة ادوات نشطاء المجتمع المدني II
نماذج أردنية لحملات مدافعة

بناء قدرات المجتمع المدني في الاردن
برنامج USAID لدعم مبادرات المجتمع المدني
2013 – 2018

USAID
من الشعب الأمريكي

التكتيكات الجديدة
في حقوق الإنسان

fhi360
THE SCIENCE OF IMPROVING LIVES

نظرة عامة

قضية المدافعة

حقّ المرأة في المساواة والإعتراف بها كشخص أمام القانون (إلغاء المادة 308 من قانون العقوبات الاردني)

مجال التركيز القائم على حقوق الإنسان [1]

الحماية – المساءلة – الاعلان العالمي لحقوق الانسان الماده رقم 7 [2]

نطاق المدافعة

وطني

عناصر إجراء المدافعة [3]

إن التحدي الذي يواجه العديد من منظمات المجتمع المدني هو التمييز بين الإنشغال بالأنشطة وبين تنفيذ إجراءات تكتيكية تؤدي إلى تعزيز جهود المدافعة بشكل إستراتيجي. ومن أجل مساعدة المنظمات على إجراء تقييم أفضل لكيفية إستغلال مواردها الثمينة، تقدّم حقيبة نماذج أردنية لحملات المدافعة أربعة عناصر ضرورية لإجراء أي حملة مدافعة: البناء التنظيمي للحملة، والبحث، والحشد، وإشراك صناع القرار. وتسلط دراسة الحالة هذه الضوء على عناصر العمل الأربعة جميعها:

- البناء التنظيمي للحملة
- الحشد
- البحث
- إشراك صنّاع القرار

الغايات التكتيكية

لقد حددت التكتيكات الجديدة في حقوق الإنسان أربع غايات تكتيكية أساسية قائمة على حقوق الإنسان: الوقاية، والتدخل، والتعويض، والترويج/ التعزيز. وتوضّح دراسة الحالة هذه الغايتين التاليتين:

- التدخل
- التعويض

فترة الحملة

1 آب/ أغسطس، 2014 – 31 آب/ أغسطس، 2017

[1] المصدر: تم إيجاد وتكييف المعلومات المتعلقة بعناصر الحقوق الأربعة هذه في «اكتشف حقوق الإنسان: نهج حقوق الإنسان لعمل العدالة الاجتماعية»، المدافعون عن حقوق الإنسان (http://bit.ly/1TmOp6v).
منهجية التكتيكات الجديدة تستخدم: السلامة والأمن؛ وعدم التمييز؛ والمشاركة؛ والحماية–المساءلة. ملاحظة: يمكن وضع الحقوق المذكورة في هذه «الفئات» الأربع في أي مجال حسب السياق الذي يتم فيه انتهاك الحق. على سبيل المثال، المادة 23: قد يتم وضع الحق في الانضمام إلى نقابات العمال تحت «السلامة والأمن» بدلاً من «المشاركة» حينما يكون تنظيم العمال أو الانضمام إلى نقابة أمراً خطيراً.

[2] الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الماده 7: كل الناس سواسية أمام القانون ولهم الحق في التمتع بحماية متكافئة عنه دون أية تفرقة، كما أن لهم جميعاً الحق في حماية متساوية ضد أي تميز يخل بهذا الإعلان وضد أي تحريض على تمييز.

[3] يأتي تحديد عناصر إجراء المدافعة الأربعة المبينة في «حقيبة نماذج أردنية لحملات مدافعة» من تجربة المدافعة التي قام بها السيد فيصل أبو السندس، المدير التنفيذي السابق للجمعية الملكية لحماية البيئة البحرية في الأردن. وكان السيد فيصل ابو السندس مدرباً في منهجية التكتيكات الجديدة منذ عام 2010 ومدرباً رئيسياً على هذه المنهجية منذ عام 2011. وأثناء استخدم منهجية الخمس خطوات للاستراتيجيات الفعالة للتكتيكات الجديدة في جهود المدافعة التي قامت بها منظمته وأثناء تدريب منظمات مجتمع مدني أخرى على استخدام هذه المنهجية، فقد حدّد عناصر إجراء المدافعة هذه لتقييم التقدّم المُحرَز. وتحتاج المزايا والعيوب المتعلقة باستخدام التكنولوجيا في كل عنصر من عناصر إجراء المدافعة إلى فحص فيما يتعلق بمدى ملائمته للفئات المستهدفة المقصودة ولأهداف حملة المدافعة.

ملخّص موجز

تؤكّد هذه الحملة على التفاني طويل المدى للمعهد الدولي لتضامن النساء-الأردن (SIGI)، يُشار إليه لاحقاً (المعهد)، للتصدّي لإنتهاكات الحقوق المتجذرة. وقد كرّس المعهد عمله ومنذ أكثر من عشرين عاماً للقضاء على القوانين التمييزية ضد الفتيات والنساء، وبناء على مبادئ حقوق الإنسان. وتحتفل هذه الحملة على المستوى الوطني بالنجاح الذي حقّقته الحركة النسائية في الأردن بأكملها بإلغاء المادة 308 من قانون العقوبات التي تسمح للمغتصب بالإفلات من المحاكمة إذا تزوج من ضحيّته. وفي انتصار إضافي، ألغى صنّاع القرار أيضاً المادة 98 التي تمنح العذر المخفف لجرائم معينة تتعلق بقتل النساء، فضلاً عن وجود توجه لإلغاء الإستثناء الخاص في قانون الأحوال الشخصية الذي يجيز زواج الفتيات دون سن 18.

وبالنسبة للاستاذة أسماء خضر، مؤسسة المعهد ورئيسته، فقد بدأت الرحلة قبل عام 1990 بوقت طويل، عندما شكّل الملك الراحل الحسين بن طلال لجنة ملكية لصياغة العقد الاجتماعي. وكانت هي واحدة من أربع نساء من بين ما مجموعه 60 شخصاً في تلك اللجنة. ودافعت النساء في اللجنة بقوة من أجل نص متعلق بحقوق المرأة. وتم إعتماد الميثاق الوطني الذي تمخّض عن تلك اللجنة في حزيران/ يونيو 1991، ويكرّس المبدأ الثامن (8) منه أحد جهودهن الناجحة، «**الأردنيون رجالاً ونساءً أمام القانون سواء**»[4]. فقد ساعد هذا المبدأ على تعزيز المادة 6(1) من الدستور الأردني لعام (1952) [5] التي تنص على ما يلي: «**الأردنيون أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين**».

وعندما بدأ المعهد جهوده، تم تحديد واحد وعشرون قانوناً على أنها تمييزية ضد المرأة. وفي عام 2007 كان هناك سبعة عشر قانوناً وفي عام 2010 كان هناك أحد عشر قانوناً بحاجة إلى تعديل. وقد أتاحت المادة 308 من قانون العقوبات، وهو أحد هذه القوانين التي فيها انتهاكات سافرة، للمغتصِب الإفلات من المحاكمة والمساءلة عن جريمته إذا تزوّج من الضحية:

«إذا عُقد زواج صحيح بين مرتكب إحدى الجرائم الواردة في هذا الفصل وبين المعتدى عليها أوقفت الملاحقة وإذا كان صدر حكم بالقضية عُلّق تنفيذ العقاب الذي فُرض على المحكوم عليه.»

وأدّى تنفيذ المادة 308 إلى مزيد من الإنتهاك لحقوق ضحايا جرائم الإعتداء الجنسي. وقد نجح المعهد في المساهمة في بحث وطني، هو الأول من نوعه، لفهم نطاق وجهات النظر القانونية والإجتماعية المتعلقة بالمادة 308. ومنحت هذه الدراسة صوتاً للضحايا وتوجيهات لتنظيم حملة وطنية حشدت تحالفاً يضم أكثر من 100 من منظمات المجتمع المدني على المستويين المحلي والوطني. وقد أثارت الدراسة أسئلة كثيرة تتعلق بالمنطق والإفتراضات الكامنة وراء وجود المادة 308، والتي شملت افتراض استقرار المجتمع والحفاظ على سمعة الأسرة والأسرة الممتدة؛ وحماية الضحايا/ الناجيات من الجرائم الجنسية؛ والمصلحة الفضلى للطفل في حالة الحمل الناجم عن هذه الجرائم. ونتيجة لذلك، تمكنت المناقشات من التركيز على التغطية القانونية والشرعية الفعلية للجرائم الجنسية المرتكبة والتي يتم ارتكابها ضد النساء والفتيات.

وقد أبرزت الدراسة التي أجراها المعهد ثلاث نقاط رئيسية هي: (1) المظالم المستمرة التي لا يمكن إنكارها والتي تُرتكب على الضحايا أنفسهن في العديد من النواحي القانونية والاجتماعية والصحية والنفسية؛ (2) حقيقة أن تنفيذ المادة 308 هو حجة للزواج المبكر؛ (3) تعزيز ثقافة الإفلات من العقاب بالنسبة للجناة. وقدمت بعض الضحايا الشجاعات شهادات قوية بشأن مدى انتهاك حقوقهن وتمكينهن من مساعدة الأخريات اللواتي لم يتمكنّ من الإبلاغ.

فعلى سبيل المثال، فيما يتعلق بالزواج المبكر، على الرغم من التعديلات التي أدخلت على قانون الأحوال الشخصية في عام 2002 والتي غيرت السن القانوني للزواج من 15 إلى 18 عاماً لكل من الأولاد والبنات، إلا أن القانون يترك المجال للاستثناءات إذا رأى القاضي أن ذلك في مصلحة كلا الطرفين. وخلال هذه الحملة لإلغاء المادة 308، كانت هذه الفئة الضعيفة والهشة عرضة للخطر مرة أخرى بسبب الاستثناءات المقترحة.

وتمكن المعهد من الاستفادة من والتأكيد على التوصيات المقدمة إلى الحكومة الأردنية من الدورة السابعة عشرة للاستعراض الدوري الشامل (UPR) للأمم المتحدة في تشرين الأول/ أكتوبر، 2013. وكان عدد من التوصيات قد ركّزت بالتحديد على تعزيز التشريعات الرامية إلى حماية النساء والفتيات من الزواج القسري أو

[4] الميثاق الوطني الأردني، الفصل الأول، الصفحة الأولى. (https://bit.ly/2MEs6hS)

[5] الترجمة الإنجليزية للدستور الأردني لعام 1952 وتعديلاته لعام 2011 (https://bit.ly/2M11jLs) والنسخة العربية (https://bit.ly/2tjh9ti).

الزواج المبكر؛ وتعديل قانون العقوبات فيما يتعلق بالإغتصاب، ولاسيما بإلغاء المادة 308؛ و لمعالجة قضايا الإغتصاب وغيرها من القضايا مثل جرائم الشرف. وأبرز المعهد المسؤولية الواضحة للدولة عن حماية جميع مواطنيها وخضوعها للمساءلة أمامهم. وقد أتاحت هذه الحملة فرصة للأردن لإحراز تقدم كبير في حماية الفتيات والنساء، فضلاً عن تقديمه مثالاً يُحتذى به في هذه القضية لبلدان أخرى في المنطقة.

الإنجازات

إن المرحلة الأولية لحملة المعهد، **حملة نجاة: أوقفوا إفلات الجناة من العقاب واحموا الناجيات من العنف الجنسي (2014–2015)**، أفضت إلى دراسة بحثية رائدة بعنوان: «**الجرائم الجنسية ضد النساء – المادة 308 من قانون العقوبات الأردني نموذجاً**» التي تتناول الآثار القانونية والاجتماعية والنفسية والصحية على الفتيات والنساء من جهة، والأسرة والمجتمع من جهة أخرى. وقد وفّرت هذه الدراسة الأساس لتوصيات رئيسية بما في ذلك إلغاء المادة 308 وإدخال تعديلات على مواد أخرى في قانون العقوبات وقانون الأحوال الشخصية والمدنية وقانون الصحة العامة. وبحلول نهاية عام 2015، كانت حملة إلغاء المادة 308 قد اكتسبت دعماً واسع النطاق من شريحة واسعة من المجتمع. وذكرت صحيفة «جوردان تايمز» أن «محامين وصحفيين وناشطين ومفكّرين مسلمين ومسيحيين طالبوا مراراً وتكراراً بإلغاء المادة 308 واعتماد تدابير نفسية وقانونية أفضل لحماية ضحايا الإغتصاب وهتك العرض في الأردن»[6].

كانت حملة المدافعة التي قام بها المعهد ضرورية لتعزيز الجهود والأصوات الجماعية والإجراءات الوطنية الحكومية وغير الحكومية والمبادرات الطلابية في الجامعات ومجموعات الشباب التي انضمت إلى هذا الجهد الوطني في إدانة المادة 308 والدعوة إلى إلغائها. وإن إجراءات الحملة (2016–2017) التي اضطلع بها المعهد وتحالفه من الشركاء على وجه التحديد قد تم تعزيزها من خلال التغطية الإعلامية للأعمال التي تم إنتاجها للحملة والمناقشات والبث الإذاعي والمنشورات التي صدرت عن شخصيات إعلامية من النساء والرجال ورسامي الكاريكاتير وكتّاب الأعمدة ومجموعة واسعة من النساء وهيئات حقوق الإنسان. وقد تم تعزيز الزخم من أجل التغيير في خطاب صاحبة السمو الملكي الأميرة بسمة بنت طلال، رئيسة اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، في افتتاح حملة 16 يوماً لمناهضة العنف ضد المرأة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2016.

يشكّل إلغاء المادة 308 من قانون العقوبات نقطة تقدّم هامة في إزالة القوانين التي تميّز ضد الفتيات والنساء. وفي 1 آب/ أغسطس، 2017، صوّت مجلس النواب الأردني على إلغاء المادة 308 وإنهاء هذا الانتهاك الفاضح لحقوق النساء والفتيات. وكان هناك انتصار إضافي، حيث ألغى صناع القرار أيضاً المادة 98 التي تمنح العذر المخفف لجرائم معينة تتعلق بقتل النساء. وتعتبر هذه حماية هامة للفتيات والنساء اللواتي يقعن ضحايا مزدوجة للإغتصاب تارة ولجرائم الشرف تارةً أخرى. وأرست هذه الإجراءات رسالة قوية إلى المجتمع بأنه لن يكون هناك أي تساهل قانوني في هذه الجرائم. وتشكّل هذه الإجراءات خطوات هامة نحو الأمام لحماية الضحايا وتحميل مرتكبي العنف ضد الفتيات والنساء المسؤولية عن جرائمهم.

الدروس الرئيسية

الحفاظ على المرونة لإغتنام الفرص: تسلط هذه القضية الضوء على بعض نقاط تحوّل محددة. ففي عام 2009، خضع الأردن لأول استعراض له في إطار الإستعراض الدوري الشامل للأمم المتحدة حيث دُعي الأردن إلى زيادة جهوده في مكافحة جرائم الشرف. وفي الإستعراض الثاني الذي أجري في إطار الإستعراض الدوري الشامل في عام 2013، قدمت كندا توصية صريحة بشطب المادة 308. وعقب ذلك، استغلت منظمات حقوق المرأة والحقوق المدنية في الأردن هذه الفرصة وبدأت بالضغط ليقوم الأردن بإلغاء المادة 308 والقوانين ذات الصلة. ولاحت فرصة هامة أخرى عندما شكل الملك عبد الله الثاني اللجنة الملكية لتطوير الجهاز القضائي وتعزيز سيادة القانون في عام 2016. حيث اغتنم المعهد هذه الفرص للتفاعل مع أعضاء اللجنة الملكية لتقديم ورقة الموقف المعدة لهذا الموضوع والتي تشدّد على أهمية إلغاء المادة 308 وغيرها من القضايا القانونية والتشريعية المتعلقة بحقوق المرأة. وقدّمت ورقة الموقف إلى أعضاء اللجنة تحليلاً وتوصيات واضحة فيما يتعلق بالمادة 308. وعمل هذا على بناء زخم لضغط من المجتمع المدني، وتأييد من اللجنة الملكية، ومجلس الوزراء، ورئيس الوزراء هاني الملقي، وأخيراً أعضاء البرلمان الذين صوّتوا على إلغاء المادة 308.

تظهر التحالفات دعماً واسع النطاق للقضايا لصناع القرار وتساعد على الحفاظ على حالة من الحذر واليقظة تجاه القضية: حشد أعضاء التحالف الدعم على المستوى المحلي داخل محافظاتهم مما أظهر تأييداً واسع النطاق لإلغاء المادة 308. وكان التقدم الذي أحرزته اللجنة الملكية لتطوير الجهاز القضائي وتعزيز سيادة القانون يتم رصده عن كثب من قبل المعهد وأعضاء التحالف. وقد أتاح التحالف الإبقاء على التفاعل والمشاركة المستمرة مع أعضاء مجلسي النواب والأعيان على مستوى المحافظات المحلية.

ومع ازدياد الزخم لإلغاء المادة 308، اقتضى الأمر الحذر واليقظة. ففي نيسان/ أبريل 2016، عندما اقتُرحت

[6] المصدر: **ناشطات يدعون إلى الإلغاء «لكامل» لمادة مثيرة للجدل في قانون العقوبات**، «جوردان تايمز»، رنا الحسيني، 24 أيار/ مايو 2015، (https://bit.ly/2M3Q597)

مسودة قانون العقوبات، أصدر المعهد وأعضاء التحالف على الفور بياناً رحّبوا فيه بالتعديلات التي أدخلت على المادة 308 وفقاً لورقة الموقف. وفي الوقت نفسه، أعربوا عن دهشتهم وقلقهم بشأن بند مقترح يتعلق بالضحايا الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و18 عاماً. وشدد التحالف، بالتنسيق مع منظمات أخرى، على موقفهم بالإلغاء الكامل للمادة 308 بما في ذلك المطالبة بحماية الفئة العمرية الأكثر ضعفاً من 15-18 عاماً. وشدّد الموقف على ضرورة اعتبار أي «موافقة» باطلة. حيث كان هذا الاستثناء المقترح يشكّل انتهاكاً واضحاً لحقوق الطفل وسيكون مخالفاً للاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان. وقد ساعد ذلك على تذكير المشرّعين (أعضاء البرلمان) بأن توصيات الاستعراض الدوري الشامل للأردن تتضمن إلغاء المادة 308 كلياً، وتعهدت الحكومة الأردنية بمعالجة ذلك الأمر. وقد أدى هذا الحذر وما رافقه من يقظة واستجابة السريعة من جانب التحالف والمنظمات الأخرى إلى سحب المسودة الجديدة لقانون العقوبات من البرلمان. وإن تنظيم الحشود الجماعية أدى إلى موقف قوي وأقنع صناع القرار بإلغاء المادة 308.

تمكين الضحايا وحمايتهم: تم إشراك الضحايا بفعالية وقدّمن شهادات مؤثرة لصنّاع القرار. وكان هذا الإعتراف بمدى إنتهاك حقوقهن يحتوي الى حد ما على نوع من أنواع التمكين والتعويض لهن، إذ يمكنهن الإستفادة من خبراتهن لمساعدة الأخريات. وكان إجراء المقابلات مع الضحايا هو الأكثر صعوبة في إطار البحث. فقد تم تحديد تدابير لضمان الممارسات الأخلاقية والسرية وموازنة ذلك في حال تقديم خدمة الإحالة. وقد ساعدت مشاركة ضحايا المادة 308 بشكل كبير على تقديم الأدلة والرؤى بشأن تنظيم حملة المدافعة. حيث تم توثيق القصص لتسليط الضوء على الكيفية التي تمت بها إساءة استخدام المادة 308 والتلاعب بها لخدمة الجناة. وحتى عندما يؤدي التشارك في الخبرات إلى تمكين الضحايا، فمن المهم الإعتراف بأن هذا يضعهن أيضاً في أوضاع محفوفة بالمخاطر. وطالب الإعلاميون مرات عديدة بالتحدث إلى الضحايا ولكن المعهد حافظ على سرية هوية الضحايا. على سبيل المثال، في عام 2015، خلال إحدى فعاليات حملة الـ16 يوماً لمناهضة العنف ضد المرأة، جاءت ضحية للتشارك في قصتها بشأن المادة 308. ومن أجل الحفاظ على سلامتها وعدم الكشف عن هويتها، قدّمت شهادتها من وراء ستار. ومن الضروري أن تكفل المنظمات حماية الضحايا والناجيات اللواتي يبادرن بالتشارك في خبراتهن.

«كان الإستماع لشهادات هؤلاء الفتيات بشكل مباشر أمراً مؤثراً جداً، حيث أجهش الجميع في الغرفة بالبكاء، بما في ذلك الرجال».

- مشارك في إحدى الفعاليات العامة للمعهد

تغيير السياسات العامة والتغيير المجتمعي أمران ممكنان: لقد أدرك المعهد هذا الدرس منذ فترة طويلة. وقد كرّس أكثر من عشرين عاماً للقضاء على القوانين التمييزية ضد الفتيات والنساء. حيث يتطلب تغيير السياسات العامة والتغيير المجتمعي أهدافاً وإستراتيجيات وتكتيكات طويلة الأجل. وعلى الرغم من أن العملية قد تكون بطيئة، فقد حقق المعهد نجاحات كبيرة. ويقدّم القادة المؤثرون في المجتمع دعماً حاسماً للمضي قُدُماً. وطلب المعهد آراء أعضاء الهيئات القضائية والدينية والصحية التي كانت حاسمة في إنتاج المعرفة المطلوبة لإثراء مقترحات السياسات وحملة المدافعة بمجملها. وقدّم الأئمة والقضاة دعماً كبيراً لإزالة الغموض عن بعض المعتقدات الإجتماعية التي أصبحت جليّة من خلال نتائج البحوث المتعلقة بالمادة 308. ومن شأن إلغاء المادة 308 من قانون العقوبات أن يثبت أن التحولات في السياسات وان التحولات المجتمعية أمر ممكن.

يؤدي نجاح هذه الحملة إلى الحد من عدد القوانين التمييزية ضد النساء والفتيات، وهو ما يمثّل تقدماً كبيراً في رحلة التغيير الخاصة بالمعهد.

عناصر اجراء المدافعة

البناء التنظيمي للحملة

لقد عزز المعهد قدراته الداخلية لتنفيذ هذه الحملة بالطرق التالية:

- إشراك أعضاء لجنة استشارية كانوا بمثابة خبراء من مختلف المجالات القانونية والدينية والإجتماعية والثقافية والنفسية-الإجتماعية والصحية وحقوق الإنسان؛ ومستشارين محددين في مجال قضايا النوع الإجتماعي (الجندر) والبحوث.
- تشكيل فريق إعلامي لصياغة واختيار رسائل رئيسية استناداً إلى ردود الفعل من أعضاء التحالف.

البحث

كانت الدراسة البحثية التي أجراها المعهد هي الأولى من نوعها في الأردن وقدمت تحليلاً في غاية الأهمية للحملة.

- **من الناحية القانونية:** محتوى المادة 308 من قانون العقوبات، وتطبيقاته، والقوانين الأخرى ذات الصلة.
- **النوع الاجتماعي (الجندر):** شارك موظفون مختارون من المعهد في دورات تدريبية تقنية متعلقة بالنوع الاجتماعي حول البحث وتحليل السياسات والإدماج. وشارك موظفو المعهد أيضاً في جلسات عمل مكثفة بشأن البحث وتمكنوا من الإستعانة بخبير إستشاري في شؤون النوع الاجتماعي للحصول على

ردود أفعال (تغذية راجعة) بشأن تصميم الأسئلة البحثية وتحليل وكتابة البحث. وبالإضافة إلى ذلك، شارك ضابط ارتباط المعهد لشؤون النوع الاجتماعي في مجموعة التعلم المجتمعية التي كانت تعقد مرتين في الأسبوع، وأقرّ بنقطتي ملاحظة وتعلّم رئيسيتين: «بدأت في ملاحظة وتحليل علاقات السلطة (القوة) والنوع الاجتماعي بشكل أكبر. وتُعتبر هذه الجلسات مفيدة دائماً - فهي تجعلني أرى الأشياء من منظور مختلف».

- **الدين**: أظهر مختصون من الذكور والإناث بأن العنف ضد النساء والفتيات، ولاسيما العنف الجنسي الذي تمثله الجريمة نفسها، وما يتبعه من عنف بتزويج الضحية للجاني، هي عوامل مشتركة ترفضها الشرائع السماوية ويرفضها المجتمع ولكن القانون يفرضها ويحميها.
- **الضحايا**: لقد أدت أصوات الضحايا، من خلال دراسات الحالة، إلى تقييم الآثار على ضحايا الإغتصاب اللواتي تزوجن ممن اعتدوا عليهن بسبب المادة 308 المتعلقة بالجوانب النفسية والإقتصادية والإجتماعية وحقوق الطفل (ضحايا تم منحهن الأمان مقابل أولئك اللواتي تطلقن مقابل أولئك اللواتي حملن بطفل).
- **الجناة**: كما هو الحال في العديد من المجتمعات، هناك قلة في الإبلاغ عن حالات الاغتصاب في الأردن، ومع ذلك، تم استعراض إحصاءات حوادث الاغتصاب في الفترة 2010–2013 بالإشارة إلى دوائر وزارة العدل (الأمن العام، وحماية الأسرة، والنيابة العامة، والمحكمة الجنائية)، مما أسفر عن 159 حالة أفلت فيها المغتصبون من العقاب بالزواج من ضحاياهم.
- **المجتمع**: أظهرت نتائج مقابلات متعمقة واستطلاع حول معرفة المجتمع الأردني بالقانون أن ٪46 من الأردنيين يؤيدون حملة لمنع تزويج ضحية الاغتصاب للجاني، و٪27 يؤيدون إلى حدٍ ما هذا النوع من الحملات – وهو ما يشير إلى وجود دعم بنسبة ٪73 لحملة من هذا النوع من قبل الأردنيين.

الحشد

- تم بناء تحالف من أكثر من 100 منظمة عملت بشكل جماعي لمساندة تنفيذ هذه الحملة. وشمل ذلك اختيار مندوبين محليين من كافة المحافظات الاثنتي عشرة. وتم تزويد هؤلاء المندوبين/ ات بتدريب لتمثيل موقف التحالف وتوصياته بشأن المادة 308.

وأتاحت الحوارات التي تقودها منظمات نسائية محلية، والتي دعت شيوخ العشائر ورجال الدين المؤثرين في جميع المحافظات الإثنتي عشر، منبراً للمعهد لتقديم المعلومات التي توصلت إليها الدراسة البحثية وورقة الموقف التي تضمنت توصيات محددة. ومن تلك الحوارات الأولية، تم تشكيل تحالف وطني واستمر في النمو ليشمل أكثر من 100 عضو من منظمات المجتمع المدني يعمل على إلغاء المادة 308.

ويشيد المعهد بالإهتمام والتقدير الكبيرين للجهود والأصوات والإجراءات الوطنية الحكومية وغير الحكومية وغيرها من الحملات التي توحدت لإدانة المادة 308 والدعوة إلى إلغائها. ويمثّل هذا الحشد انتصاراً للمجتمع الأردني بأكمله.

إشراك صناع القرار

- تشكيل وفد رفيع المستوى مؤلف من أشخاص مؤثرين وأعضاء من التحالف على المستوى المحلي، حيث شارك الوفد في جميع الإجتماعات التي عقدت مع صنّاع القرار.

ساهم أعضاء التحالف التابع للمعهد في المدافعة بطرق رئيسية. حيث حدّدوا أعضاء المجتمع المؤثرين بما في ذلك شيوخ العشائر ورجال الدين، مما أظهر دعم المجتمع المحلي للحملة. وقد اجتمعت هذه الوفود بأعضاء من مجلسي النواب والأعيان ومع أعضاء لجنة المرأة واللجنة القانونية لعرض موقفهم من إلغاء المادة 308. ويذكّر المعهد بإستمرار صنّاع القرار بنتائج البحث المتعلقة بالآثار على الضحايا؛ وأن المادة تنتهك المبادئ المتعلقة بالمساواة أمام القانون والعدالة الجنائية؛ ومسؤولية الدولة عن حماية ضحايا الإغتصاب ومساءلة الجناة. وبالإضافة إلى ذلك، إستفاد المعهد من توصيات الاستعراض الدوري الشامل للأمم المتحدة لتذكير صناع القرار بأن إحدى هذه التوصيات هي شطب المادة 308 من قانون العقوبات في البلد. واستجاب صناع القرار لمطالب التحالف الواسعة بالحماية والمساءلة بإلغاء المادة 308 وعدد من القوانين التمييزية الأخرى ذات الصلة التي تميّز ضد الفتيات والنساء.

أثر حملة المدافعة على المنظمة

قالت الاستاذة أسماء خضر، الناشطة الرائدة في مجال حقوق المرأة والمحامية، إن المعهد الدولي لتضامن النساء، ومنظمات غير حكومية أخرى عملت بجد من أجل «تزويد البرلمانيين بالمعلومات الصحيحة عن ضحايا هذه المادة».

وقالت خضر لقناة الجزيرة: «كانت لدينا حجج مضادة لجميع وجهات النظر التي طُرحت ضد إلغاء هذا الحكم داخل البرلمان، وتمكنّا من الوصول إلى العديد من البرلمانيين وعملنا معهم على مدى فترة طويلة للوصول إلى هذه المرحلة».

وأضافت «إن هذه المادة لا تقوم على أساس منطقي أو قانوني. وهي ليست مبررة ولا تتفق مع ثقافتنا ومعرفتنا وتفكيرنا المنطقي».

تم الإقتباس من «**يوم تاريخي» حيث ألغى البرلمان الأردني قانون الإغتصاب: إشارة إلى قيام البرلمان بإلغاء الحكم الذي يسمح للمغتصبين بالإفلات من العقوبة إذا تزوجوا من ضحاياهم**. الجزيرة، زينة طحان، 1 آب/ أغسطس 2017 (https://bit.ly/2u0Dlf2).

إطار دراسة الحالة - منهجية الخمس خطوات للإستراتيجيات الفعالة - التكتيكات الجديدة

سوف نستخدم حملة إلغاء المادة 308 من قانون العقوبات الاردني التي أطلقتها المعهد الدولي لتضامن النساء - الأردن في الأردن لتوضيح منهجية الخمس خطوات للإستراتيجيات الفعالة للتكتيكات الجديدة في مجال حقوق الإنسان في الممارسة العملية. حيث تتضمن المنهجية خمس خطوات مهمة تساعدكم في تطوير إستراتيجية وتكتيكات حملتكم. وتساعدكم هذه المنهجية على التعرف على مجالات القوة والتحدي الخاصة بكم بينما تطوّرون مساركم الإستراتيجي للمدافعة - أو ما يُعرف برحلة التغيير الخاصة بكم:

1. تحديد المشكلة من منظور قائم على حقوق الإنسان.
2. بناء رؤية مشتركة باستخدام نهج قائم على حقوق الإنسان.
3. تحديد ساحة المدافعة من خلال رؤية سياقكم من خلال عدسة العلاقات الإنسانية
4. ابتكار واختيار التكتيكات استكشاف التكتيكات لتحديد الأهداف الاستراتيجية وابتكار إجراءات محددة تكون على شكل تكتيكات للوقاية أو التدخل أو تكتيكات تعويضية أو ترويجية لمعالجة قضايا حقوق الإنسان.
5. خطة العمل لإحراز تقدّم في عناصر اجراء المدافعة المتعلقة بالبناء التنظيمي للحملات والبحث والحشد وإشراك صنّاع القرار.

يمكن اختبار تطبيق المنهجية أيضاً داخل المنظمة الخاصة بكم من خلال سلسلة من أسئلة ردود الأفعال الموجودة بعد كل خطوة.

تستعرض حملة المعهد لإلغاء المادة 308 منهجية الخمس خطوات للإستراتيجيات الفعالة في مجال حقوق الإنسان عملياً على أرض الواقع. حيث شاركت إحدى عضوات مجلس إدارة المعهد عام 2010 في زمالة «خبراء في كسب التأييد» لبرنامج تعزيز وتطوير المجتمع المدني (2008 - 2013) التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والذي تضمّن تدريبا للمدربين على منهجية التكتيكات الجديدة. واستخدم المعهد منهجية الخمس خطوات للاستراتيجيات الفعالة - التكتيكات الجديدة لحملة المدافعة هذه.

الخطوة الأولى - تحديد المشكلة

من المهم أن تدركوا بأنه من الخطوة الأولى المتعلقة بتحديد مشكلتكم، فأنتم قد انخرطتم بشكل فعلي في الاستراتيجية والتكتيكات. وعادة ما تبدأ هذه الخطوة الأولى بتعريف واسع للمشكلة. ثم تحرزون تقدماً نحو مشكلة أكثر تحديداً وقائمة على حقوق الإنسان ومتفق عليها لإتخاذ إجراء بشأنها. وتتم مراجعة هذه الخطوة من خلال تقييمات مستمرة لتنقيح المشكلة بحيث تعالج الأسباب الأساسية لها.. وباستخدام النهج القائم على حقوق الإنسان، تبدأون بالسؤال: «ما هي الحقوق التي يتم إهمالها أو إساءة استخدامها أو حرمان الناس من التمتع بها في هذه الحالة؟» وييسّر هذا على المجتمع أن يتخطى ما يشعر بأنه «حاجة»، ويُحدِث هذا تحولاً في علاقة المجتمع مع أولئك الذين يريدون تمكين المجتمع وكذلك مع أولئك الذين يتمتعون بالسلطة اللازمة لمجابهة الظلم الواقع. وتوفّر هذه الخطوة أساساً ضرورياً **لمعرفة نفسك**، مما يتطلّب من الجميع التفكير والاستجابة بشكلٍ مختلف.

على الصعيد الأعم، حدّد المعهد أن النساء يتعرضن للأذى كل يوم ويعاملن معاملة غير عادلة من الناحية القانونية والاجتماعية. ويمنع ذلك المرأة من تحقيق المشاركة والتمثيل السياسيين الكاملين اللذين يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالحقوق الإجتماعية والإقتصادية والجنسية والإنجابية والعائلية للمرأة ويتأثران بها. ويمثل هذا بوضوح مجموعة واسعة من المسائل التي تتطلب الإهتمام. حيث حدّد المعهد أولاً بيان هدف عام: **خفض عدد القوانين والأنظمة الوطنية التمييزية التي تعارض حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة والفتيات.**

وجه هذا البيان أعمال المعهد منذ تأسيسه. وفي بداية جهوده، حدّد المعهد أحد وعشرون قانوناً بإعتبارها تمييزية ضد المرأة. وبحلول عام 2007 تم تخفيض هذا العدد إلى سبعة عشر. وبحلول عام 2010 كان هناك أحد عشر قانوناً لم يتم معالجتها بعد. وقد أتاح هذا البيان العام نقطة انطلاق جيدة لتحديد المشكلة لهذه الحملة، ومع ذلك، لا يزال التحدي قائماً لتضييق نطاق التركيز.

يُعد توقيت حملات المدافعة أمراً هاماً. فقد قدمت الدورة السابعة عشرة للإستعراض الدوري الشامل للأمم المتحدة في تشرين الأول/ أكتوبر 2013 مساعدة إضافية لتحديد المشكلة. وشدّد الإستعراض الدوري الشامل على توصيات محددة موجهة إلى الحكومة الأردنية لحماية النساء والفتيات من الزواج القسري أو المبكر وتعزيز قانون العقوبات فيما يتعلق بالاغتصاب، ولاسيما إلغاء المادة 308. وقد أبرزت هذه التوصيات بوضوح مسؤولية الدولة عن حماية النساء والفتيات، ومساءلة الجناة.

البيان الأولي للمعهد: **إلغاء المادة 308 من قانون العقوبات (التي تسمح للمغتصب بالإفلات من الملاحقة القضائية إذا تزوج من الضحية) وتعديل قانون الأحوال الشخصية لحذف الإستثناء الذي يجيز زواج الفتيات دون سن 18 (والأخريات المتضررات من هذا القانون).**

ويتيح تطبيق النهج القائم على حقوق الإنسان فرصة لدراسة الأسس القانونية الوطنية والدولية للحصول على فهم أفضل للحقوق الأساسية التي تُنتهك (انظروا مجالات التركيز القائمة على حقوق الإنسان). وبينما ندرس البيان الأولي للمعهد، يمكن الحصول على مزيد من الوضوح فيما يتعلق بكيف ينتهك القانون المحدد في المادة 308 حقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، **تُحرم الفتيات والنساء من حقهن في المساواة والإعتراف بهن كأشخاص أمام القانون ويُجبرن على الزواج بسبب المادة 308 التي تسمح للمغتصب بالإفلات من الملاحقة القضائية إذا تزوج من ضحيته.**

إن التفكير في هذا المثال لبيان المشكلة يوضّح معايير حملة المدافعة:

- «من» لديه المشكلة التي تم تحديدها: **الفتيات والنساء.**
- «ما هي الحقوق المحددة» التي حُرِمن منها: إن التركيز على النهج القائم على حقوق الإنسان يركّز الإهتمام على الفتيات والنساء اللاتي **يُحرمن من حقهن في المساواة والإعتراف بهن كأشخاص أمام القانون** بسبب المادة 308. وهذه إنتهاكات واضحة للمادتين 6 و7 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (انظروا مجالات التركيز القائمة على حقوق الإنسان).
- «كيف» يتم انتهاك هذه الفئة: يشير البيان الأكثر تحديداً إلى أن الفتيات والنساء يتعرّضن لإنتهاكات لأنهن

يُجبرن على الزواج ويحرمن من العدالة باعتبار أن مرتكبي الجريمة يفلتون من الملاحقة القضائية بسبب المادة 308. إن الإجبار على الزواج، بما في ذلك زواج االقاصرات، هو انتهاك للمادة 16 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

- ويجري في هذه الحالة انتهاك ثلاثة مبادئ أساسية لحقوق الإنسان: المساواة وعدم التمييز ومساءلة الدولة لحماية جميع مواطنيها (انظروا مجالات التركيز القائمة على حقوق الإنسان). وتتحمل الدولة المسؤولية الرئيسية عن ضمان سيادة القانون، بما في ذلك إزالة القوانين التمييزية وتشريع القوانين وتنفيذها بشكل منصف. وإن هذه المسؤولية هي التي تركّز جهود المدافعة هذه على مجال **المساءلة-الحماية** (انظروا مجالات التركيز القائمة على حقوق الإنسان).

عناصر اجراء المدافعة

خلال المرحلة الأولية لتحديد المشكلة، قام المعهد بعمل مميز لجمع مصادر المعرفة الثلاثة لـ(صن تزو): اعرف نفسك من خلال مجال **البناء التنظيمي للحملات**، واعرف خصمك، واعرف ساحة المدافعة من خلال مجال البحث.

البناء التنظيمي للحملة

استنتج المعهد إلى أن هناك حاجة إلى خبرات إضافية. وشُكلت لجنة استشارية مكونة من ثمانية أعضاء من خبراء متخصصين في القانون والدين وأخصائيين اجتماعيين وثقافيين ونفسيين وصحيين وحقوقيين. واستناداً إلى مجالات خبراتهم المختلفة وأدوارهم المحددة، استعرضت اللجنة واعتمدت منهجية جمع البيانات، ومحتوى البحث، وقدّمت التوجيه بناء على تخصصات كل من أعضائها. وقد يسّرت هذه اللجنة، بالتعاون مع أخصائي في شؤون النوع الاجتماعي وباحث رئيسي، قيام المعهد بتوسيع قدراته إلى ما يتجاوز مجالات خبرته المعتادة.

البحث

يُعتبر البحث في مرحلة تحديد المشكلة أمراً بالغ الأهمية. ويمكن أن يكون تحليل المثلث[7] مفيداً جداً لتوجيه البحوث لتحديد ما إذا كانت المشكلة تكمن في واحد من المجالات الثلاثة التالية أو في مزيج منها أو في ثلاثتها جميعها:

- **المحتوى**: القوانين المكتوبة والسياسات وأولويات الموازنات أو غيابها بالاضافة الى الاتفاقيات الدولية.
- **الهيكلية**: المؤسسات التابعة للدولة وغير التابعة لها لتنفيذ القوانين أو السياسات وتخصيص الموازنات. وتشمل هذه المؤسسات الشرطة والمحاكم والمستشفيات والمؤسسات المالية والوزارات وما إلى ذلك.
- **الثقافة**: القيم والسلوكيات التي تحكم كيف يتعامل الناس مع القضايا وكيف يفهمونها، أي «القوانين غير المكتوبة» الاتجاهات والسلوكيات. وتتأثر هذه القيم والسلوكيات بأمور مثل الجنس والطبقة الاجتماعية والعُرف والدين والعرق والسن.

أجرى المعهد دراسة بحثية رائدة وفّرت معلومات هامة لفهم المواقف المحتملة للمعارضين استناداً إلى السياق الأردني. حيث تطرق بحث المعهد إلى المكونات الثلاثة **لتحليل المثلث** – المحتوى والهيكلية والثقافة. واستناداً إلى نتائج الدراسة البحثية، تم إعداد ورقة موقف توضّح تبعات المادة 308 على الضحايا من الإناث وقدّمت توصيات ملموسة للإجراءات اللازم اتخاذها. وستناقَش مكونات المحتوى والهيكلية والثقافة بالتوازي مع مجالات التركيز القائمة على حقوق الإنسان.

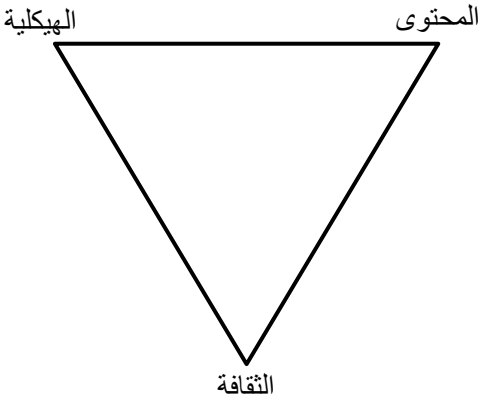

مجال التركيز القائم على حقوق الإنسان [8]

يوفر إطار حقوق الإنسان دليل عمل أساسي يستند إلى مبادئ ومعايير دولية معترف بها لجهود المدافعة وعند تطبيق هذه الحقوق في جهود المدافعة، يمكن أن يكون من المفيد النظر إلى هذه الحقوق والمسؤوليات من خلال أربعة مجالات تركيز: السلامة والأمان؛ وعدم التمييز؛ والحماية – المساءلة؛ والمشاركة. ويوفر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الأساس للإتفاقيات الدولية اللاحقة.

تقدّم دراسة الحالة هذه مثالاً نموذجيا لتوضيح كيف أن حقوق الإنسان غير قابلة للتجزئة ومترابطة. وسوف نبين دور المعهد في مجال التركيز القائم على **الحماية-المساءلة**. حيث أن فوائد التركيز على هذا المجال لا تقلل من أهمية مجالين آخرين من مجالات التركيز الهامة في العمل في هذه الحالة: عدم التمييز، والسلامة والأمان. إذ تُشير دراسة الحالة هذه بوضوح إلى التمييز الذي تواجهه المرأة في النظام القانوني، وأشارت مباشرة إلى وجوب معاملة المرأة على قدم المساواة مع الرجل أمام القانون. وبالإضافة إلى ذلك، قدّمت الضحايا أنفسهن شهادات قوية بشأن أهمية

[7] كانت مارغريت شولر هي أول من قام بعمل «تحليل المثلث» في التمكين والقانون، 1986. وتم تكييف النص من ليزا فينيكلاسن وفاليري ميلر، **نسيج جديد من السلطة والناس والسياسة: دليل العمل للمناصرة ومشاركة المواطنين**، 2002.

[8] المصدر: تم تكييف المعلومات ذات الصلة بهذه المجالات الأربعة من الحقوق من «اكتشف حقوق الإنسان: نهج حقوق الإنسان في عمل العدالة الاجتماعية، المدافعون عن حقوق الإنسان» (http://bit.ly/1TmOp6v).
منهجية التكتيكات الجديدة تستخدم: السلامة والأمان؛ وعدم التمييز؛ والمشاركة؛ والحماية – المساءلة. ملاحظة: يمكن وضع الحقوق المذكورة في هذه «الفئات» الأربع في أي مجال حسب السياق الذي يتم فيه انتهاك الحق. على سبيل المثال، المادة 23: قد يتم وضع الحق في الانضمام إلى نقابات العمال في «السلامة والأمان» بدلاً من «المشاركة» حيث يكون التنظيم النقابي أو الانضمام إلى نقابة أمراً خطراً.

المؤسسات الدولية:

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:

المادة 6: لكل إنسان، في كلّ مكان، الحقّ بأن يُعترَف له بالشخصية القانونية.

المادة 7: الناسُ جميعًا سواءٌ أمام القانون، وهم يتساوون في حقٍّ التمتُّع بحماية القانون دونما تمييز، كما يتساوون في حقٍّ التمتُّع بالحماية من أيِّ تمييز ينتهك هذا الإعلانَ ومن أيِّ تحريض على مثل هذا التمييز.

المادة 16 (1 و2): (1) للرجل والمرأة، متى أدركا سنَّ البلوغ، حقُّ التزوُّج وتأسيس أسرة، دون أيِّ قيد بسبب العِرق أو الجنسية أو الدِّين. وهما متساويان في الحقوق لدى التزوُّج وخلال قيام الزواج ولدى إنحلاله. (2) لا يُعقَد الزواجُ إلاَّ برضا الطرفين المزمع زواجهما رضاءً كاملً لا إكراهَ فيه.

إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو):

المادة 2 (ج، و، ز): تشجب الدول الأطراف جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتتفق على أن تنتهج، بكل الوسائل المناسبة ودون إبطاء، سياسة تستهدف القضاء على التمييز ضد المرأة، وتحقيقًا لذلك تتعهد بالقيام بما يلي:

(ج) فرض حماية قانونية لحقوق المرأة على قدم المساواة مع الرجل، وضمان الحماية الفعالة للمرأة، عن طريق المحاكم ذات الإختصاص والمؤسسات العامة الأخرى في البلد، من أي عمل تمييزي؛

(و) إتخاذ جميع التدابير المناسبة، بما في ذلك التشريعي منها، لتغيير أو إبطال القائم من القوانين والأنظمة والأعراف والممارسات التي تشكل تمييزا ضد المرأة؛

(ي) إلغاء جميع الأحكام الجزائية الوطنية التي تشكل تمييزاً ضد المرأة.

– تتضمن المواد الإضافية ذات الصلة من إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ما يلي: 15 – المساواة أمام القانون و16 - المساواة في حقوق الدخول في الزواج وإختياره؛ وحظر زواج الأطفال.

المصدر– اتفاقية سيداو:
https://bit.ly/1jEADx3 - باللغة الإنجليزية
https://bit.ly/1bjVxun - باللغة العربية

حقهن في التمتع بالأمن والأمان من الجناة في جميع مجالات حياتهن.

ويتحمل الجميع مسؤولية حماية حقوق الإنسان – في بيوتنا وأماكن عملنا ومساحاتنا المجتمعية وبلدنا. وفي الوقت نفسه، تتحمل الحكومات التزامات محددة. حيث يجب على الحكومات أن تمتثل للقواعد والمعايير القانونية المكرسة في صكوك حقوق الإنسان وأن تكون مساءلة عنها. ويتطلب هذا حماية حقوق الإنسان الخاصة بنا من خلال سيادة القانون. وتساعد الردود على الأسئلة الواردة أدناه على توضيح سبب اختيار **الحماية–المساءلة** كمجال تركيز أساسي قائم على حقوق الإنسان.

- هل هناك إلتزامات للمساءلة القانونية من قبل أولئك الذين لديهم سلطة يجب الوفاء بها؟ إذا كان الأمر كذلك، على أية مستويات (المجتمع، المؤسسة، المحافظة، المستوى الوطني، المستوى الدولي)؟

نعم، على سبيل المثال، الأردن هو أحد الموقعين على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو). وترد الإلتزامات القانونية في قسم البحث – المحتوى.

- هل يَحرِم هذا الانتهاك الشخص أو المجموعة أو المجتمع من حقوقهم في الحماية والمساءلة والإنتصاف؟

نعم، على سبيل المثال، تُحرم ضحايا الإغتصاب من هذه الحقوق عندما يُجبرن على الزواج من الجناة الذين لا يخضعون عندئذ للمساءلة عن جرائمهم. وهذه النقاط موضحة في قسم البحث – الهيكلية، وقسم البحث – الثقافة.

خلال مرحلة تحديد المشكلة، كان البحث الأولوية الأولى للمعهد من أجل الحصول على فهم أفضل لهذه المسألة. وأشرك البحث أصحاب المصلحة على المستويات المحلية والوطنية والدولية، بما في ذلك 70 مقابلة وجهاً لوجه (قانونية وتشريعية وضحايا وأسرهنّ). ونتيجة لذلك، «**وثقت دراسة الحالة التي أجراها المعهد للجرائم الجنسية المرتبة ضد المرأة – المادة 308 من قانون العقوبات الأردني**»[9] الآثار القانونية والإجتماعية والنفسية والصحية سواء الإيجابية والسلبية على الفتيات والنساء من جهة، والأسرة والمجتمع من جهة أخرى.

البحث - المحتوى

لقد وثقت العناصر القانونية للبحث أسس حقوق الإنسان. وتبيّن هذه بوضوح الطرق التي تَنتهك فيها المادة 308 من قانون العقوبات والقوانين ذات الصلة حقوق الحماية والمساءلة للفتيات والنساء بناء على سيادة القانون.

وقد تم إرساء أسس حقوق الإنسان على المستوى الوطني في الدستور الأردني (1952) والميثاق الأردني الذي تم إقراره في حزيران/ يونيو 1991:

1. الدستور، المادة 6 (1): «**الأردنيون أمام القانون سواء**، لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين».
2. الدستور، المادة 7 (1): «**الحرية الشخصية مصونة**. (2) **الإعتداء على الحقوق والحريات العامة أو حرمة الحياة الخاصة للأردنيين جريمة يعاقب عليها القانون**».
3. الميثاق، ينص المبدأ الثامن صراحة على المساواة بين الجنسين بموجب القانون: «**الأردنيون رجالاً ونساءً أمام القانون سواء**»[10].

وقد تعزّزت الأسس الدولية لحقوق الإنسان عندما أصبح الأردن من الدول الموقعة على الإستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان. حيث أدى ذلك إلى ايجاد نقطة ضغط إضافية في مجال المدافعة. وقد أتاح ذلك الفرصة للمعهد للإستفادة من المؤسسات الوطنية والدولية لحقوق الإنسان للدعوة إلى مساءلة الحكومة الأردنية لتعزيز الحماية القانونية والقضاء على جميع القوانين التمييزية ضد المرأة.

البحث – الهيكل

كشفت أبحاث المعهد عن عدد من عوامل التنفيذ القانونية والسياسية الحاسمة التي تسلط الضوء على جوانب الحماية–المساءلة فيما يتعلق بالمادة 308.

الأرقام تكشف حالات الظلم[11]

- **هناك قلة في الإبلاغ عن حالات الإغتصاب، كما هو الحال في معظم البلدان**. وقد استمر العنف ضد المرأة من المواضيع التي يحرم الحديث عنها بسبب الضغوط المجتمعية والأسرية. ويختار الكثيرون عدم الإبلاغ عن الجريمة ما لم يكن هناك حَمْل. ويؤدي هذا إلى عوامل ثقافية قوية تقوّض جمع البيانات (انظروا البحث

---

[9] متوفر من المعهد.

[10] الميثاق الوطني الأردني، الفصل الأول، الصفحة الأولى
https://bit.ly/2MEs6hS

[11] المصدر: تم تسليط الضوء على هذه الفئات المحددة في الإفلات من عقوبة الاعتداء الجنسي في الأردن، من قبل أريج أبو قضاة، إيرين (IRIN)، عمّان، 27 كانون الثاني/ يناير، 2014.
https://bit.ly/2JZTa9H - باللغة الإنجليزية
https://bit.ly/2tkdew9 - باللغة العربية

- الثقافة).

- **لم تتم مقاضاة سوى 20 إلى 25 في المائة من مرتكبي جرائم الإغتصاب**. ويستند هذا الرقم إلى الحالات التي أبلغت بها إدارة حماية الأسرة التي تديرها الدولة في الفترة من 1998 إلى 2013، مما يسلط الضوء على عدم المساءلة عندما تبادر الضحايا فعلاً بالإبلاغ عن الجريمة.

- **أفلت نحو 159 من المغتصِبين من العقاب عن طريق الزواج** (2010-2013). بل حتى هذا الرقم تمّ الطّعن فيه من قبل الناشطات في مجال حقوق المرأة، والباحثين الإجتماعيين، والمحامين الذين يقولون إن النّذر اليسير من هذه الزيجات يتم الإبلاغ عنها أيضاً. حيث صادف الناس في هذه المهن حالات لم يتم الإبلاغ عنها. وبالإضافة إلى ذلك، توقفت الحكومة عن جمع الإحصاءات عن هذه الحالات بعد عام 2013.

الحرمان من الخدمات أو الافتقار إليها

- **إن الإجهاض محظور في الأردن**. وهذا هو الحال حتى بالنسبة للناجيات من الإغتصاب أو في حالات سفاح المحارم، ما لم يكن الحمل قد يؤدي إلى وفاة الأم. ونتيجة لذلك، يولّد الحمل الناتج عن الإغتصاب صدمة نفسية وأعباء إضافية على الضحايا.

- **محدودية الوصول إلى الخدمات التعويضية**. تفتقر ضحايا الإغتصاب والعنف الجنسي بوجه خاص إلى خدمات نفسية - إجتماعية، وهي محدودة أكثر في المناطق الريفية. ولا يوجد سوى ملجآن تديرهما الدولة للنساء والأطفال، واحد في عمّان والآخر في إربد. وهذا يجعل من الصعب على الناجيات التغلب على الصدمة النفسية. وأوضحت أمل عدلي، الباحثة الإجتماعية في المعهد، أن النساء يواصلن المعاناة لسنوات لأن الصدمة لا تُعالَج في مرحلة مبكرة.

البحث - الثقافة

من خلال مقابلات أجريت مع خبراء في الدين وإستطلاع إجتماعي، تناول البحث الذي أجراه المعهد أعرافاً وتصورات إجتماعية متأصلة في الثقافة الأردنية فيما يتعلق بالمادة 308.

المادة 308 ليس لها جذور في الإسلام

العقاب: يؤكد علماء الدين أن الإسلام لا يؤيّد معاقبة الضحية بإرغامها على الزواج من مغتصبها. فمن منظور الشريعة الإسلامية، ليس هناك سابقة إسلامية قانونية للعفو عن الرجل إذا تزوج ضحيته. بل على العكس من ذلك، ينبغي أن يعاقَب المغتصبون بشدة لحماية المجتمع من هذه الجرائم.

القبول: هو أساس الزواج في الإسلام. وبالتالي فإن الزواج في مثل هذه الظروف لا يفي بمتطلبات الشريعة الإسلامية «الصحيحة والحقيقية». فعندما تتزوج المرأة من المغتصب، تُجبَر الضحية وأسرتها على قبول هذا الزواج. في حين أن المغتصِب يستخدم الزواج لمنفعته، من خلال الإفلات من العقاب على جريمته.

التوقعات والمواقف المجتمعية

وُزّع الإستطلاع الإجتماعي على 850 فرداً. وأظهرت النتائج أن إجمالي عدد المستَطلَعين من الذكور والإناث بلغ 771، وبلغ معدل الاستجابة 90.7 ٪. وكان المستطلَعون 49.8 ٪ من الذكور و50.2 ٪ من الإناث، وكان 36 من المستَطلَعين من الاشخاص ذوي الاعاقة، أي 4.2 ٪ من إجمالي عينة الإستطلاع.

الدعم الإجتماعي لإلغاء المادة 308. كشف الإستطلاع أن 48 ٪ لم يسمعوا أبداً عن المادة 308 أو لم يعرفوا عن وجودها. ومع ذلك، أيّد 46 ٪ حملة لمنع تزويج ضحايا الإغتصاب من الجاني، وأيّد 27 ٪ هذا النوع من الحملات إلى حدٍ ما. **وبالتالي فقد أشار ذلك إلى وجود مستوى دعم بنسبة 73 ٪ لإجراء هذه الحملة.**

ولا يزال إلقاء اللوم على الضحايا يمثل مشكلة كبيرة في المجتمع الأردني. حيث لا يزال يُنظر إلى النساء والفتيات على أنهن «مسؤولات» عن الحفاظ على شرف أسرهن. ويُعتبر أي نشاط جنسي تقوم به الفتيات والنساء - حتى لو كنّ أجبرن عليه - مصدراً للعار. وإن هذا هو العُرف الإجتماعي الذي يجعل من قيام الضحايا بالزواج من مرتكبي هذه الجريمة أمراً «مقبولاً» رغم أن ذلك يتعارض مع التعاليم الدينية. وبدلاً من التخفيف من حدة العنف الجنسي، تعمل هذه الممارسة على تشجيع المزيد من العنف الجنسي ضد الفتيات والنساء لأنها تيسّر على الرجال إغتصاب أي فتاة/ امرأة يرغبون فيها ويفرضون الزواج عليهن وعلى أسرهن. ووفّر البحث صلات واضحة بين تنفيذ المواد 308 و340 و98 من قانون العقوبات وحوادث الاغتصاب[12].

[12] لمزيد من المعلومات عن البحث يرجى التواصل مع المعهد.

توصيات المعهد بناء على نتائج البحث

أصدر المعهد ورقة موقف تحدّد عدداً من التوصيات التي تستدعي اتباع نهج شمولي للمادة 308، تتضمن ضرورة معالجة المواد الأخرى ذات الصلة أيضاً:

- الإلغاء الكامل للمادة 308 من قانون العقوبات
- تعديل قانون الصحة العامة: المادة 12 للسماح بالإجهاض
- تعديل قانون الأحوال المدنية: المادتان 10 و57 بشأن تحديد النسب بما في ذلك فحص الحمض النووي كدليل على والدية الأب لتوثيق مولد الطفل.

التفكّر الخاص بمنظمتكم:

الخطوة الأولى - تحديد المشكلة

يمكن أن يساعد استخدام مجالات التركيز هذه، القائمة على حقوق الإنسان، في مجال التوعية وصياغة الرسائل وحشد مختلف فئات الجمهور المستهدفة للمشاركة في حملة المدافعة. ولا تتم جهود المدافعة بالضرورة في إطار زمني خطي محدّد. خذوا وقتكم للتفكّر في ما يلي:

اعرف نفسك

استكشفوا مجالات التركيز القائمة على حقوق الإنسان للمساعدة في تحليل المشكلة الخاص بكم وناقشوا تطور استكشاف المشكلة الخاص بالمؤسسة وتحولها إلى بيان مشكلة قائم على حقوق الإنسان.

- كيف يمكن للمدافعة الخاصة بكم أن تستفيد من بيان مشكلة قائم على الحقوق؟
- كيف يمكن لهذا المثال أن يُثري استكشافكم لمجالات تركيز المدافعة في مجال حقوق الإنسان؟
- ما هي أنواع البحوث التي ستساعدكم على فهم مشكلتكم بشكل أفضل؟
  - كيف يمكن للبحوث أن تساعدكم على تحديد الاختلافات التي تعاني منها كمشكلة مختلف الفئات المهمشة (مثل الفتيات والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة ومجموعات الأقليات المحددة والشباب وكبار السن وغيرهم)؟
- ماذا تعلمتم عن أنفسكم ومنظمتكم من خلال الاستكشاف المعمّق للمشكلة المحددة؟

نصائح: تحديد بيان المشكلة الخاص بكم

- تحقّقوا من البيان الخاص بكم للتأكد من أنه قائم على حقوق الإنسان لتزويد الآخرين بفهم الحق الذي يتم انتهاكه أو إساءة استخدامه أو حرمان الناس من التمتع به.
  - ما هي مواد أو اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية التي يمكنكم تحديدها والتي تعتبر مهمة للمدافعة عن قضيتكم؟
- قوموا بتوفير موجز حول سبب وجود المشكلة باستخدام مجالات تركيز المدافعة وبيان الجوانب الخاصة بسياقكم.
  - كيف يمكنكم ربط الحق بتجربة الحياة اليومية لتقديم أساس لمشاركة أصحاب المصلحة ومساءلة صنّاع القرار؟
  - كيف تعاني فئتكم المستهدفة من هذه المشكلة؟ كيف تعاني الفئات المهمشة الأخرى من هذه المشكلة (مثل الفتيات والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة ومجموعات الأقليات المحددة، وما إلى ذلك)؟
  - ما هي القوانين أو السياسات الوطنية التي يمكنكم أن تجدوها والتي من المهم أن تعرفوها أو التي تعتبر مهمة للمدافعة عن قضيتكم؟

الخطوة الثانية - بناء الرؤية

تُبرِز هذه القضية لماذا من الضروري أن يكون لديكم رؤية لما تريدون إنجازه. إذا كنتم لا تعرفون أين تريدون أن تذهبوا، فمن الصعب الوصول الى هناك ومن الصعب معرفة ما إذا كنتم قد وصلتم. وإن التعبير عن رؤية واضحة قائمة على حقوق الإنسان يمكن أن يُلهم الآخرين ويحفزهم على الإنضمام إليكم. وتلعب رؤيتكم دوراً مهماً في تطوير الإستراتيجية والتكتيكات الخاصة بحملتكم. وتوفّر الرؤية بوصلة لاتخاذ القرارات عندما يحدث تحوّل أو تغيّر في ظروف المدافعة. ويجب أن **تعرِف نفسك** والواقع المستقبلي الذي تحلم به.

عقد المعهد أكثر من اجتماع مع فريق العمل بإستخدام منهجية التكتيكات الجديدة لصياغة الرؤية بطريقة شاملة تستند إلى بيان المشكلة: **تُحرم الفتيات والنساء من حقهن في المساواة والإعتراف بهن كأشخاص أمام القانون ويُجبرن على الزواج بسبب المادة 308 التي تسمح للمغتصِب بالإفلات من الملاحقة القضائية إذا تزوّج من ضحيته.**

ثم إستعرض المعهد المواد التي تميّز ضد المرأة بوجه عام، وإستخدام المادة 308 كنموذج لتصوّر كيف يمكن أن يبدو المستقبل للمرأة بدون وجود هذه المشكلة.

رؤية المعهد: **بيئة آمنة للنساء مع حماية قانونية وإنصاف أمام القانون.**

وهذا مثال ممتاز على نوع الرؤية الذي يتجاوز حملة مدافعة واحدة. ويمكن أن تستمر هذه الرؤية في توجيه وإلهام جهود المدافعة المستمرة التي يقوم بها المعهد للقضاء على جميع القوانين التمييزية ضد الفتيات والنساء.

التفكّر الخاص بمنظمتكم

الخطوة الثانية - بناء رؤية مشتركة

يمكن أن تتطور الرؤية أيضاً، خذوا وقتكم للتفكير في ما يلي:

اعرف نفسك

ناقشوا تطور بيانات الرؤية الخاصة بالمؤسسة وقوموا بصياغة بيان الرؤية الخاص بكم.

- كيف يمكن استخدام بيان الرؤية الخاص بكم لمدافعتكم (على سبيل المثال، توحيد موظفيكم، والتواصل مع الحلفاء، وصياغة الرسائل، وإشراك أصحاب المصلحة وصنّاع القرار)؟

نصائح : بناء بيان الرؤية الخاص بكم

- تحققوا من بيان الرؤية الخاص بكم للتأكد من أنه قائم على حقوق الإنسان لتوحيد الآخرين حول الحق الذي تسعون إلى تحقيقه.
- قوموا بتأطير رؤيتكم بصيغة **بيان إيجابي** يعالج المشكلة المحددة.
- اجعلوا بيان الرؤية الخاص بكم **واسعاً** بما فيه الكفاية لتوجيه الحملة الحالية **وتحديد إتجاه** جهود المدافعة الخاصة بكم في المستقبل.
  - هل يستطيع الآخرون خارج منظمتكم أو شبكتكم أن يروا أنفسهم في رؤيتكم للمستقبل؟
  - كيف قمتم بإشراك أولئك المهمّشين بشكل نشط في صياغة الرؤية (مثل الفتيات والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة ومجموعات الأقليات المحددة، وما إلى ذلك)؟
  - هل تستبعد رؤيتكم الآخرين؟ إذا كان الأمر كذلك، فهذه ليست رؤية قائمة على حقوق الإنسان.
- راجعوا رؤيتكم على أساس منتظم لتقييم **وقبول رؤى أوسع** لتحقيق مكاسب أكبر.

الخطوة الثالثة - تحديد ساحة المدافعة

من المهم فهم السياق الإجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي الذي تجري فيه عملية المدافعة. وتتمحور المدافعة القائمة على حقوق الإنسان حول تغيير مواقف الناس وسلوكياتهم، فضلاً عن السياسات والمؤسسات التي يشكلها الناس ويحافظون عليها. وقد وضعت التكتيكات الجديدة في حقوق الإنسان أدوات محددة وقامت بتكييفها للمساعدة في توجيهكم من خلال هذه العملية لتحديد الناس والجماعات والمنظمات والمؤسسات العاملة من أجل التغيير أو ضده في الموقف الخاص بكم. وسواء كان عملكم على المستوى المحلي أو الوطني أو الدولي، فإن تحديد ساحة المدافعة فيما يتصل بالعلاقات يسمح لكم بتحديد المزيد من الفرص لاتخاذ الإجراءات اللازمة. وتتطلب هذه الخطوة استكشاف جميع مصادر المعرفة الثلاثة: **اعرف نفسك، اعرف خصمك، واعرف ساحة المدافعة.**

وبغض النظر عن مسألة حقوق الإنسان التي نسعى إلى معالجتها، فإن القرارات المتعلقة بهذه المسألة دائما ما يتخذها الناس. وكلما كان بوسعنا أن نتعلم ونفهم ونعرف أكثر عن الأشخاص المعنيين، كلما نجحنا في معالجة القضايا التي تهمّنا وتهمّ مجتمعنا. وبينما نتدارس هذه الحملة، انظروا في الطرق التي عملتم بها لتحديد الناس والمنظمات والمؤسسات والعلاقات المعنية في القضايا الخاصة بمنظمتكم. وقد أدّى استخدام المؤسسة لأداتي الخريطة التكتيكية وطيف الحلفاء إلى مساعدتهم في تحديد الحلفاء للبحث والمشاركة في التحالف وإدارة الحملة. وسيتم استكشاف تطبيق هاتين الأداتين لتحديد واختيار التكتيكات في (الخطوة 4 – استكشاف التكتيكات).

بينما نستعرض حملة المعهد: **حملة نجاة: أوقفوا إفلات الجناة من العقاب واحموا الناجيات من العنف الجنسي** (2014–2017)، سوف نستكشف كيف يمكن توضيح بحوث المعهد ومشاركة أصحاب المصلحة من خلال أداتي الخريطة التكتيكية وطيف الحلفاء. حيث يمكن استخدام هاتين الأداتين وتطبيقهما في أي مرحلة من مراحل حملتكم لمساعدتكم في التحليل الإستراتيجي والتكتيكي الخاص بكم. وتُعتبر الرسومات البيانية للخارطة التكتيكية وطيف الحلفاء بمثابة رسومات توضيحية قائمة على أساس استخدام المعهد لمنهجية التكتيكات الجديدة وتم تأكيدها من خلال التقارير التي يقدّمها المعهد.

استخدام أداة الخريطة التكتيكية

تتيح دراسة الحالة هذه فرصة لتسليط الضوء على كيفية توضيح ساحة المدافعة لحملة المعهد من خلال أداة الخريطة التكتيكية وكيف استخدمها المعهد لتحديد أهدافه وتكتيكاته (انظروا الخطوة الرابعة). ولإستكشاف عملية تحديد العلاقة المركزية، من المهم أن نحدّد إنتهاك حقوق الإنسان الذي يمثل المشكلة المحددة على أفضل وجه: **تُحرم الفتيات والنساء من حقهن في المساواة والاعتراف بهن كأشخاص أمام القانون ويُجبرن على الزواج بسبب المادة 308 التي تسمح للمغتصب بالإفلات من الملاحقة القضائية إذا تزوج من ضحيته.**

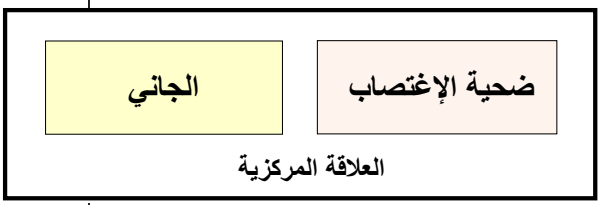

الشكل اعلاه: مثال على العلاقة المركزية لأداة الخريطة التكتيكية.

من الذي يتعرّض للإنتهاك؟ ضحية الإغتصاب – **ضحية الإغتصاب** (فتاة/ امرأة).

من هو الشخص الذي ينتهك حقوق الضحية؟ مرتكب الإغتصاب – **الجاني**.

وفي معظم الحالات، سترغبون في تحديد إسم الشخص الذي يعاني من الإنتهاك والذي يرغب في تغيير المشكلة. ولكن في الحالات التي يمكن أن تتعرض فيها الضحية لخطر إضافي عن طريق تحديد هويتها، فمن غير المستحسن الكشف عن إسمها الحقيقي.

ويوفّر مثال الخريطة التكتيكية الخاص بالمعهد العلاقة المركزية إلى جانب العلاقات المحددة على مستوى المجتمع المحلي للضحية والجاني وصولاً إلى العلاقات على المستوى الوطني والدولي. ومن الضروري أن تحدّدوا موقع منظمتكم على الخريطة – حيث تتم الإشارة إلى المعهد باللون الأحمر. وإذا لم تتمكنوا من وضع أنفسكم أو منظمتكم على الخريطة، أعيدوا النظر في مشاركتكم في هذه المسألة.

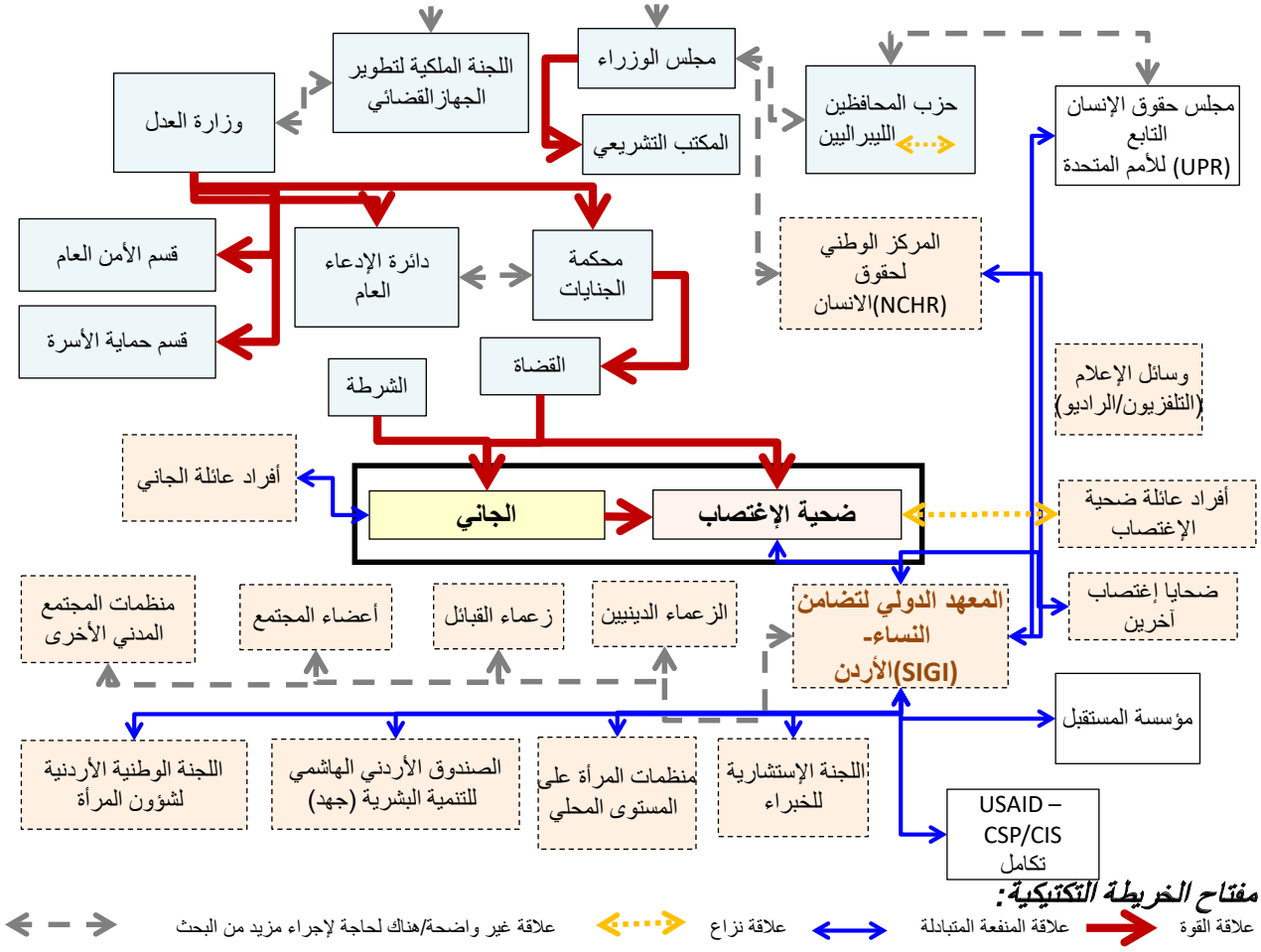

نصائح لاستخدام الخريطة التكتيكية

عند إيجاد «العلاقة المركزية»، انظروا فيما يلي:

- من الذي تُنتَهك حقوقه أو يساء لها و يُحرم من التمتّع بها؟
- من الذي يقوم بالإنتهاك أو الإساءة أو يحرم شخص آخر من حقّه في هذه الحالة؟
- هل هذه فعلاً علاقة شخصية وجهاً لوجه؟

ملاحظة: لا توجد علاقة شخصية وجهاً لوجه بين شخص ومؤسسة.

- هل هناك علاقة شخصية وجهاً لوجه في هذه المشكلة يتم إغفالها؟

الشكل اعلاه: توفّر الخريطة التكتيكية منظار «عين الطائر» (كمن ينظر من مكان مرتفع) لإعطاء صورة أوضح عن مجموعة المنظمات المنخرطة في قضية ما. ومن المهم أن تلاحظوا بأنه كان هناك عدد أكبر من المنظمات المشاركة في هذه العملية من تلك المشار إليها في هذه الخريطة التكتيكية. على سبيل المثال، بلغ عدد الأعضاء في تحالف المعهد أكثر من 100 منظمة.

مفتاح الخريطة التكتيكية:

- مربّع برتقالي فاتح مع خط منقط = كيانات المجتمع المدني (أشخاص، جماعات، منظمات، إلخ)
- أزرق فاتح مع خط رمادي متصل = الهيئات الحكومية
- صندوق أبيض مع خط رمادي متصل = ممولون وكيانات دولية
- خطوط العلاقات:
  - علاقة القوة: سهم أحمر بخط متّصل أحادي الاتجاه.
  - علاقة المنفعة المتبادلة: سهم أزرق بخط متّصل ثنائي الاتجاه.
  - علاقة الصراع: سهم أصفر منقط ثنائي الاتجاه.
  - علاقة غير واضحة/ هناك حاجة لإجراء مزيد من البحث: سهم رمادي منقط ثنائي الاتجاه.

استخدام أداة طيف الحلفاء

تعمل أداة «طيف الحلفاء» على زيادة وعينا وفهمنا للناس أو المجموعات أو المؤسسات التي تغطّي النطاق الكامل للمشاركة الممكنة في حملة المدافعة المحددة. فقد يكون لأولئك الذين نعتقد أنهم سيدعمون جهودنا مواقف وأهداف من شأنها أن تدحض جهودنا أو تعارضها على أرض الواقع. وفي الوقت نفسه، فإن مَن نعتقد للوهلة الأولى أنهم قد يكونون خصوماً غير نشطين أو نشطين، قد يدعمون في الواقع جهودنا في المدافعة المبنية على الحقوق. ومن النقاط الرئيسية التي يجب تذكرها هي أن الأفراد من الناس هم من يشكلون مجموعات وجمعيات ومؤسسات.

حتى عندما تتخذ مجموعة أو مؤسسة معينة موقفاً ضدنا، فقد يكون هناك أفراد داخل تلك المجموعة أو المؤسسة يدعمون جهود المدافعة الخاصة بنا.

استخدم المعهد بشكل فعال أداة طيف الحلفاء لتحديد الحلفاء والمعارضين المحتملين. وقد استُخدمت هذه الأداة لتحديد وحشد منظمات المجتمع المدني على المستوى المحلي كحلفاء، الذين شاركوا بدورهم مع صناع القرار في مجتمعاتهم المحلية. ومن خلال العمل مع الشركاء المحليين، تمكن المعهد من تحديد المكان الفعلي لمختلف الناس والجماعات والمنظمات والمؤسسات على طيف الحلفاء الخاص به. وتمكّن المعهد من معرفة من يمكن الإعتماد عليهم ليكونوا نشطين، فضلاً عن أولئك الذين لا ينشطون حالياً ولكن لديهم إمكانية للمشاركة في المستقبل. وفي الوقت نفسه، قاموا بتحديد أولئك الموجودين في القطاع المحايد إلى جانب المعارضين الذين كانوا خصوماً نشطين وغير نشطين في هذه القضية.

إن إحدى الفوائد الهامة لاستخدام أداة طيف الحلفاء هو أنها ساعدت المعهد على الإدراك بأن بعض الناس الذين افترض أنهم معارضون نشطون، كانوا في الواقع في شريحة مختلفة. بل وكان بعضهم حلفاء بالفعل. وأوصى أعضاء التحالف التابع للمعهد على المستوى المحلي بضرورة دعوة رجال الدين والعمل معهم. وكانت النتيجة إنشاء وفود محلية. وتألفت هذه الوفود من شيخ عشيرة ورجل دين وأخصائي إعلامي قدّموا إرشادات بشأن كيفية الوصول إلى الناس في مجتمعهم المحلي. وكان للإعتراف بهذه العلاقات الهامة تأثير كبير.

من ناحية أخرى، كان هناك جهات افترض المعهد وأعضاء تحالفه أن يكونوا من شريحة الحلفاء، غير أنها لم تستجب على ذلك النحو. على سبيل المثال، كانت هناك منظمات أخرى تتلقى أيضاً تمويلاً للعمل على إلغاء المادة 308. حيث تواصل المعهد مع هذه المنظمات لتنسيق العمل. ولم يكن من السهل دائماً بناء ذلك التعاون. حيث لم يكن بعضها مهتماً بالعمل معاً. وساعدت أداة الطيف المعهد في النظر في سبل مواصلة التفاعل مع تلك المنظمات وبناء حلفاء، مثل استضافة اجتماعات لمشاركتها في رؤية الحملة الخاصة بالمعهد، وورقة الموقف التي تقدّم توصيات فعلية، ودعوة آخرين للمشاركة في إجراءاته. كما شارك المعهد في الإجراءات التي استضافتها منظمات أخرى. وقد اتخذ المعهد موقفاً بأن هذه الحملة ليست «قضية مؤسسية» بل قضية مجتمعية وقومية تتطلب جهداً جماعياً.

البناء التنظيمي للحملة

بالنظر إلى ما وراء أفراد الكادر التنظيمي للمعهد، ساعد طيف الحلفاء المعهد في تحديد منظمات المجتمع المدني لبناء تحالفهم. وتأتي هذه المنظمات من جميع أنحاء الأردن. وبالتالي لم يكن ممكناً تمثيل جميع هذه المنظمات في رسم بياني صغير. ويشار إلى هذه المنظمات في هذا الشكل بإسم «منظمات المجتمع المدني على المستوى المحلي ومنظمات المجتمع المدني على المستوى الوطني». وفي المرحلة الأولى 2014–2015، نما التحالف ليتألف من 53 منظمة، وخلال الفترة 2016–2017، نما إلى أكثر من 100 عضو. وأصبحوا مؤيدين لعمل المعهد، وأصبحوا بمثابة سفراء في المجتمع المحلي، ووسّعوا قدرات المعهد على تنفيذ حملة المدافعة لإلغاء المادة 308.

الحشد

ساهم أعضاء التحالف في المدافعة بطرق رئيسية. فعلى سبيل المثال، حدّدوا الحاجة إلى إشراك رجال الدين وأوصوا بوسائل لدعوتهم والعمل معهم. وأدى هذا إلى إنشاء وفود محلية تتألف من شيخ عشيرة ورجل دين وأخصائي إعلامي من أجل الوصول إلى الناس وصنّاع القرار في المجتمع المحلي.

التفكّر الخاص بمنظمتكم

الخطوة ٣ – تحديد ساحة المدافعة

يوفّر تحديد ساحة المدافعة معلومات وأفكاراً لحشد الحلفاء وبناء التحالفات. وتوفرأداتا الخريطة التكتيكية وطيف الحلفاء دعماً حاسماً عند استكشاف واختيار التكتيكات لتعزيز جهود المدافعة. ومن المهم جداً لأي حملة أن تقوموا بتحديد الأشخاص والمنظمات والمؤسسات التي يمكن أن توفر الدعم والمساعدة المستمرين للتخطيط

«كنا نظن أن رجال الدين سيكونون ضدنا، ولكنّهم أيّدوا موقفنا. وكنا قادرين على تحويل آخرين من معارضين إلى محايدين، بل وتمكنّا في وقت لاحق من تحويلهم إلى حلفاء.

وبالنسبة للعمل الميداني المحلي، كانت هذه أفضل أداة [منهجية التكتيكات الجديدة وخاصة طيف الحلفاء] للوصول إلى شرائح مختلفة في المجتمع... وبالنسبة للعمل المجتمعي الميداني، أعتقد أنه بالمقارنة مع تجارب أخرى، فقد تمكنا من الوصول إلى القاعدة الشعبية في أكثر الطرق تأثيراً، وكان ذلك أفضل ما قمنا به مقارنة بأي وقت مضى.»

– رنا أبو سندس

والتوعية والحشد.

خذوا وقتكم للتفكير فيما يلي:

اعرف نفسك

يمكنكم فهم سياقكم المتعلق بالمشكلة التي تم تحديدها:

- هل شارك كل من النساء والرجال على حدٍ سواء في عملية تحديد ساحة المدافعة؟ إذا لم يكن كذلك، فهل تعكس نتائج خارطتكم التكتيكية أو تشمل جوانب ذات صلة بالنوع الاجتماعي (الجندر)، مثل الاختلافات في علاقات الاتصال وعلاقات القوة وصنع القرار؟

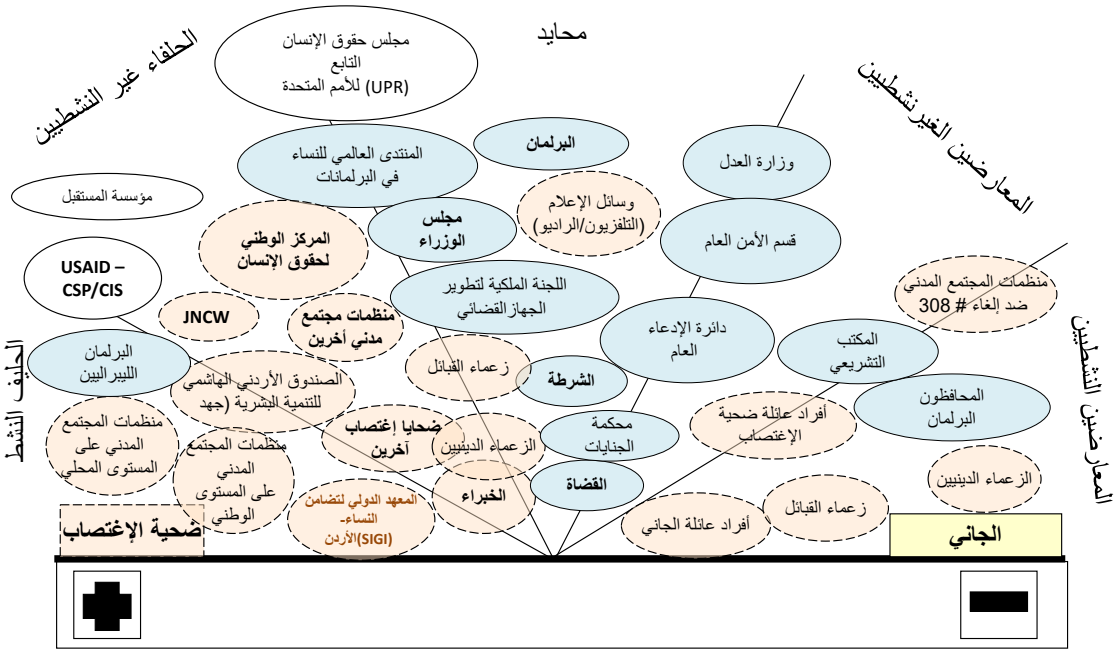

- من هم حلفاؤكم – أولئك الذين يدعمون موقفكم أو جهودكم بشأن قضية ما؛ وأولئك الذين سوف **يعملون معكم بشكل نشط؟**
- ما نوع الحشد المطلوب لإشراك الشبكة الخاصة بكم من الأشخاص والمجموعات والمنظمات لفهم المشكلة التي حددتموها ضمن سياقكم بشكل أفضل؟

اعرف خصومك / اعرف ساحة المدافعة

- من هم خصومكم – أولئك الذين لا يدعمون موقفكم أو جهودكم بشأن قضية ما؛ وأولئك الذين سوف يعملون بشكل نشط ضدكم؟
- من تحتاجون إلى حشدهم في هذه المرحلة من المدافعة من أجل فهم أفضل لساحة المدافعة (على سبيل المثال، أشخاص لديهم مجالات خبرة محددة)؟

نصائح: تحديد ساحة المدافعة الخاصة بكم

- ضعوا الناس في المركز:
  - من الذين تُنتَهك حقوقهم أو يُساء استخدامها أو يُحرموا من التمتّع بها؟
  - من الذين يقومون بالانتهاك أو الإساءة أو حرمان شخص آخر من حقّه في هذه الحالة؟
- ما هو نوع البحث المطلوب لمساعدتكم على تحديد ما يلي:
  - من أيضاً يشارك أو يهتم أو يستثمر في هذه المسألة؟
  - من الذي يتحمل المسؤولية لمعالجة هذه المسألة؟
  - من هم الحلفاء والخصوم المحتملون بشأن هذه المسألة؟

الشكل اعلاه: «الطيف» هو أداة ينبغي مراجعتها بإستمرار بينما تقومون بالبحث وتحليل المعلومات الجديدة وتنفيذ تكتيكات لإشراك وتحريك فئات مستهدفة مختلفة نحو شريحة الحليف النشط من هذا الطيف. وعند النظر في حالات محددة للضحايا، من المهم استكشاف المواقع المناسبة لأفراد أسرة الضحية على الطيف وتقسيم أفراد الأسرة إلى رجال ونساء من أجل تسليط الضوء على مواقف مختلفة محتملة قد يؤمنون بها. فقد يكون هناك بعض أفراد الأسرة في موقع الحلفاء النشطين، ربما يكونون نساء أخريات ورجال داعمين في الأسرة على سبيل المثال. في حين أن أفراد الأسرة الآخرين قد يكونون في موقع الخصوم النشطين، ربما يكونون رجال ونساء على حد سواء يرون أن الضحية يجب أن تحمل «شرف» الأسرة إلى حد الزواج من رجل إغتصبها.

الخطوة الرابعة - ابتكار واختيار التكتيكات

إن التكتيكات هي الإجراءات التي تتخذونها للتحرك نحو هدفكم وتعزيز رحلة التغيير الخاصة بكم. وإذا تم استخدامها بشكل جيد، يمكن للتكتيكات أن يكون لها تأثير ونفوذ ويمكنها تغيير ساحة العلاقات الإنسانية. وهناك العديد من التكتيكات المتاحة لمدافعي حقوق الإنسان، ويجري تطوير المزيد منها يومياً! وكلما درستم وتعلّمتم المزيد من التكتيكات، زادت قدرتكم على تعديل وتكييف بعض تكتيكاتكم بشكل يلبي احتياجاتكم ويجعل خصمكم يفقد توازنه. وتستكشف هذه الخطوة وتجمع المعلومات من جميع مصادر المعرفة الثلاثة: **اعرف نفسك، واعرف خصمك، واعرف ساحة المدافعة**. وتسلط هذه الخطوة الضوء على المجالات التالية للتطوير الإستراتيجي والتكتيكي:

- الغايات التكتيكية القائمة على حقوق الإنسان.
- الأهداف الإستراتيجية لتعزيز **رحلة التغيير** الخاصة بكم.
- عناصر إجراء المدافعة: البناء التنظيمي للحملة، والبحث، والحشد، وإشراك صنّاع القرار.
- التكنولوجيا: التحديات والفوائد.

الغايات التكتيكية القائمة على حقوق الإنسان

لا يمكن لمعظم المنظمات التي تسعى إلى النهوض بحقوق الإنسان أن تستوعب أكثر من غاية أو غايتين تكتيكيين رئيسيين في إطارها المؤسسي. ويرجع ذلك إلى الوقت الذي يستغرقه التعلم، والاستثمار في الموظفين وصعوبات تتعلق بتوفير المصادر المالية ، وقياس الأداء والفعالية. وإن وجود فهم واضح للهدف التكتيكي الخاص بكم يساعدكم بشكل أكثر فعالية على اختيار التكتيكات للوصول إلى أهدافكم في معالجة المشكلة التي تم تحديدها. وقد حددت «التكتيكات الجديدة في حقوق الإنسان» أربعة غايات تكتيكية أساسية قائمة على حقوق الإنسان:**الوقاية والتدخل والتعويض والتعزيز/ الترويج**.

اسألوا أنفسكم – هل غايتكم الرئيسية هي:

الوقاية من وقوع انتهاك وشيك الآن وفي المستقبل؟

التدخل في الحالات الممتدة من الحرمان من حقوق الإنسان أو انتهاكها للأفراد والمجتمعات المحلية المهمّشة أو المستبعدة؟

التعويض وإعادة بناء حياة الضحايا والمجتمعات بعد حدوث الإساءة – لمساعدتهم على الشفاء أو السعي إلى تحقيق العدالة أو المصالحة أو الانصاف؟

تعزيز حقوق الإنسان من خلال بناء مجتمعات أو سياسات ومؤسسات ملتزمة ومتفاعلة وعلى دراية بحقوق الإنسان وتعمل على تعزيزها واحترامها؟

بينما ندرس رحلة التغيير الخاصة بحملتكم، انظروا كيف يمكنكم أن تكونوا أكثر تعمقاً في تحليل مدى اتصال التكتيكات الخاصة بكم بالأهداف الحالية والطويلة الأجل ودفعها إلى الأمام. وبالإضافة إلى ذلك، بينما ندرس عناصر إجراءات المدافعة والتكتيكات التي اختارتها المؤسسة، انظروا في الكيفية التي تدعم فيها التكتيكات الخاصة بكم حملاتكم وكيفية ترابطها لتعزيز تلك الحملات. ويساعدكم ذلك على أن تكونوا أكثر فاعلية في جهود المدافعة من الناحيتين الإستراتيجية والتكتيكية.

تطوير رحلة التغيير

ارجعوا إلى بيان المشكلة الخاص بكم للحصول على إرشادات عند وضع أهداف محددة لتقييم التقدم المحرز في رحلة التغيير الخاصة بكم. وقد وفّرت الدراسة البحثية المتعمقة التي أجراها المعهد في مرحلة تحديد المشكلة

توجيهاً حاسماً لوضع مسار استراتيجي للعمل من أجل معالجة المشكلة المحددة. حيث نصّ بيان المشكلة الذي حدّده المعهد على ما يلي: **تُحرَم الفتيات والنساء من حقهن في المساواة والإعتراف بهن كأشخاص أمام القانون ويُجبرن على الزواج بسبب المادة 308 التي تسمح للمغتصب بالإفلات من الملاحقة القضائية إذا تزوج من ضحيته.**

على مدار حملة المدافعة التي قام بها المعهد والتي هدفت إلى إلغاء المادة 308: نجاة: أوقفوا إفلات الجناة من العقاب واحموا الناجيات من العنف الجنسي (2014-2017)، حدّد عدداً من المنجزات المرحلية لمعالجة نية الحملة الرامية إلى خفض عدد القوانين والأنظمة التمييزية ضد حقوق الإنسان الخاصة بالنساء والفتيات وتؤدي إلى رؤية المعهد: **بيئة آمنة للنساء مع حماية قانونية وإنصاف أمام القانون.**

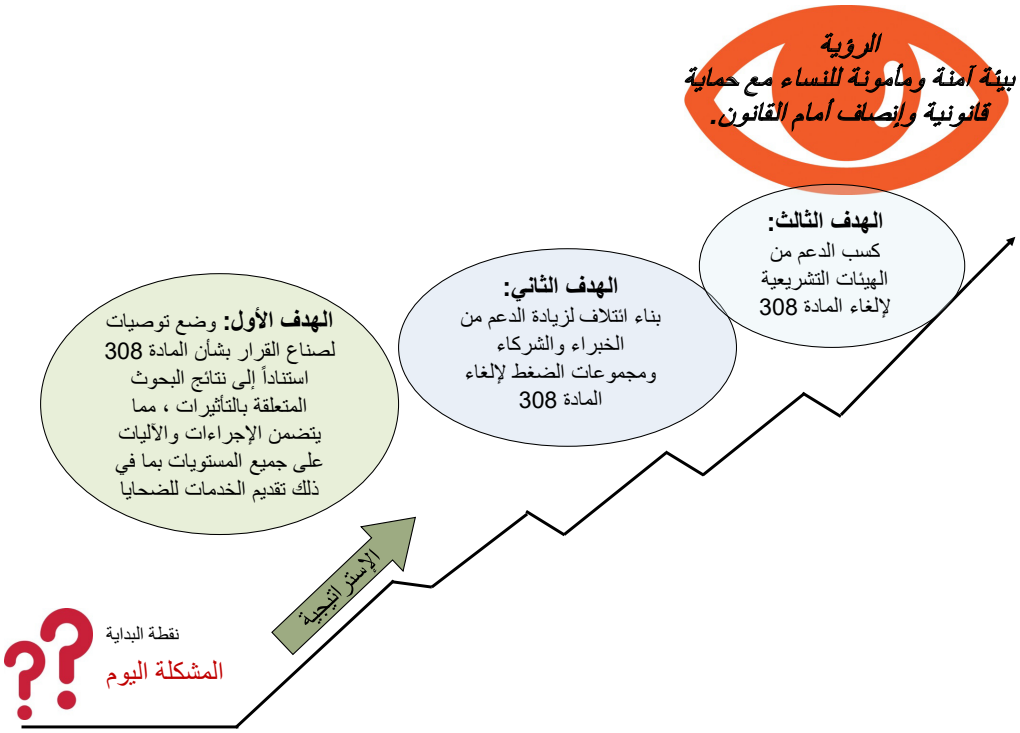

تُحرَم الفتيات والنساء من حقهن في المساواة والإعتراف بهن كأشخاص أمام القانون ويُجبرن على الزواج بسبب المادة 308 التي تسمح للمغتصب بالإفلات من الملاحقة القضائية إذا تزوج من ضحيته.

الشكل اعلاه: تقدّم رحلة التغيير لمحة عامة عن الأهداف الحالية وطويلة الأجل للمعهد.

وقد وفّر ذلك إرشادات لتطوير الاتجاه الاستراتيجي للمعهد من خلال تحديد الانجازات الرئيسية التالية:

1. **إلغاء المادة 308**: وضع توصيات لصنّاع القرار بشأن المادة 308 استناداً إلى نتائج البحث المتعلقة بالآثار، بما في ذلك الإجراءات والآليات على جميع المستويات وتقديم الخدمات للضحايا (مثل الحماية والتعويض المالي وإعادة التأهيل الشامل).
2. **تعديل المواد الأخرى ذات الصلة في قانون الصحة العامة وقانون الأحوال الشخصية (إختبار الحمض النووي، والإجهاض).**
3. **تعزيز آليات الحماية للضحايا.**

توفّر هذه الأهداف فرصة للتفكير في الغايات التكتيكية للتصدي لإنتهاكات حقوق الإنسان المبينة في بيان المشكلة الخاص بالمعهد. ويساعد فحص الغايات التكتيكية على ضمان بلوغ الأهداف والتكتيكات المختارة لمعالجة المشكلة إلى الغرض المنشود. وحدّد المعهد غايتين تكتيكيتين حاسمتين لجهوده في مجال المدافعة: التدخل والتعويض.

التدخل: قوّضت المادة 308 مسؤولية الدولة عن حماية الضحايا ومساءلة الجناة عن جرائمهم. وسعت الحملة إلى التدخل في التمييز القانوني والإقتصادي والنفسي الإجتماعي والتمييز في مجال حقوق الإنسان والوصم المجتمعي طويل الأمد لضحايا الإغتصاب. وضَمِن تدخل المعهد إثبات وجود صلة بين المادة 308 وعدد من المواد التمييزية الأخرى في قانون العقوبات، فضلاً عن مواد محددة في قانوني الأحوال الشخصية والصحة العامة.

التعويض: حدّد الهدف الثالث للمعهد إستجابات تصالحية لحماية الضحايا والتي يمكن التوصية بها لصنّاع القرار. وقد قدّمت الشهادات الشجاعة لضحايا الإغتصاب الذين تعرضوا للزواج من مغتصِبيهم بسبب المادة

308 فرصة هامة للحصول على آراء بشأن التوصيات فضلاً عن مساعدة الضحايا على إستعادة كرامتهم وزيادة الوعي العام وبناء الدعم بين أصحاب المصلحة. وكان من المهم بصفة خاصة أن يسلط المعهد الضوء على أن الأهداف القانونية لحماية الضحايا وتحقيق العدالة لهنّ وإعادة تأهيلهن يمكن ألا يتحقيق على النحو الذي يروّج له المؤيدون للمادة 308. وتجاوزت توصيات المعهد مجرّد إلغاء المادة 308 حيث تسعى إلى العمل على إعادة تأهيل الضحايا وتعويضهنّ مالياً.

ومن خلال تحديد أهدافه وغاياته التكتيكية بهذه الطريقة، تمكّن المعهد من تركيز طاقته وموارده على تحقيق هذه الأهداف.

نصائح: إنشاء «رحلة التغيير» الخاصة بكم

اعرف نفسك

- انظروا في كيف يمكنكم ضمان مشاركة فئتكم المستهدفة في تحديد المخرجات والنتائج المرجوة.
- قوموا بتحديد الأهداف أو المنجزات المرحلية لإنشاء «رحلة التغيير» الخاصة بكم. يجب أن تفي هذه الأهداف بمعايير الهدف المعقول «SMART» أي أن تكون محددة وقابلة للقياس وقابلة للتحقيق واقعية ومحددة بإطار زمني حتى تتمكنوا من رصد التقدم الذي تحرزونه، وتقييم نجاحاتكم، ومعرفة ما تبقى لتفعلونه.
- انظروا في وضع أهداف محددة تتعلق بكل عنصر من عناصر اجراء المدافعة: البناء التنظيمي للحملة، والبحث، والحشد، وإشراك صنّاع القرار.

عناصر اجراء المدافعة

في تنفيذ حملة المدافعة، توفّر عناصر اجراء المدافعة هذه (البناء التنظيمي للحملة والبحث والحشد وإشراك صنّاع القرار) التوجيه اللازم لتطوير الانجازات المرحلية الخاصة بكم. ومن المهم أن نفهم أن كل عنصر من عناصر اجراء المدافعة يدعم العناصر الأخرى ويساعدكم على رصد التقدم الذي تحرزونه وتقييم كل من أوجه القصور والنجاحات الخاصة بكم. ومن شأن وضع أهداف لكل عنصر من عناصر اجراء المدافعة أن يوفر أيضاً أولويات التوقيت لضمان أن تعمل الجوانب المختلفة للحملة معاً.

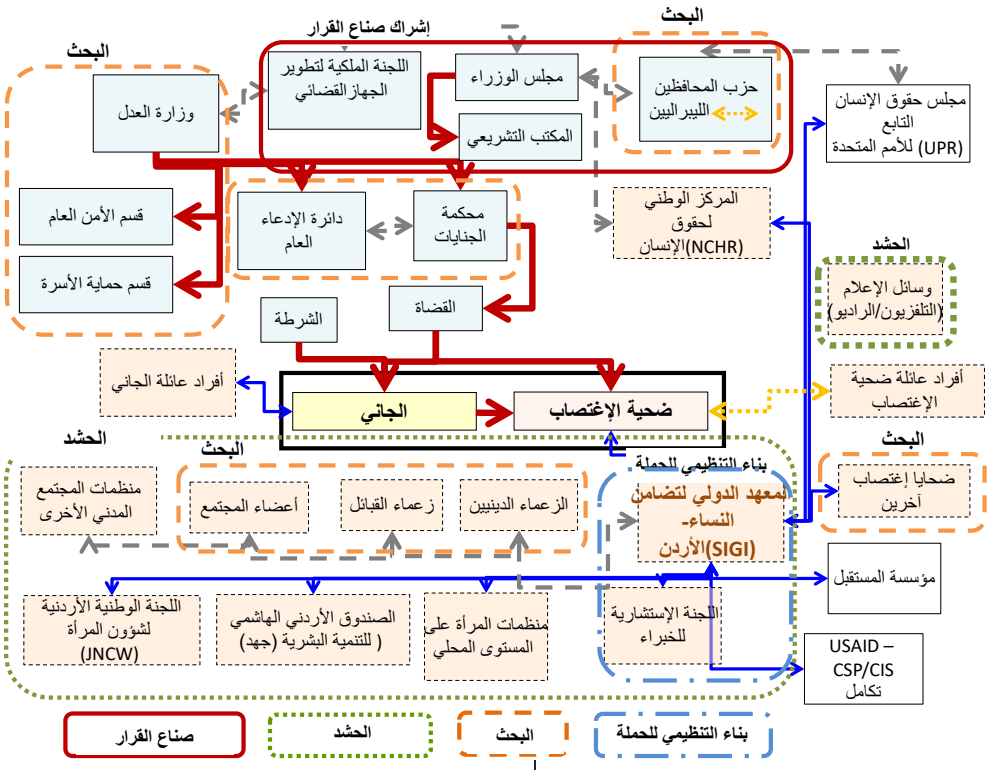

الشكل أدناه: تسلّط هذه الخريطة التكتيكية الضوء على موقع الغايات التكتيكية لكل عنصر من عناصر إجراء المدافعة الأربعة.

توفّر الخريطة التكتيكية وسيلة لتحديد الفئات المستهدفة بشكل مرئي لكل عنصر من عناصر اجراء المدافعة. ويُبرز طيف الحلفاء مواقع هذه الفئات المستهدفة على الطيف. وتوفر المواقع الموجودة بين طيف الحلفاء النشطين إلى الخصوم/المعارضين النشطين معلومات مهمة لإختيار التكتيك للوصول إلى الأهداف المحددة والنجاح فيها. وإن التكتيكات الأكثر فعالية هي تلك المترابطة والتي تدعم بشكل مشترك التقدّم في التكتيكات الأخرى. انظروا في كيفية إشراك الفئات المستهدفة وكيفية ترابط التكتيكات الخاصة بكم من أجل تعزيز حملتكم. وسوف نستخدم أداتي الخريطة التكتيكية وطيف الحلفاء لتوضيح الفئات المستهدفة بعناصر اجراء المدافعة التي وقع عليها الإختيار في هذه الحالة. وبينما نتدارس عناصر اجراء المدافعة والتكتيكات المختارة، انظروا في كيف تترابط التكتيكات الخاصة بكم من أجل تعزيز حملتكم.

قوموا بدراسة الرسومات البيانية للخارطة التكتيكية وطيف الحلفاء لملاحظة موقع الفئات المستهدفة وعناصر اجراء المدافعة. ولاحظوا على الخريطة التكتيكية بشكل خاص علاقات القوة في خارطة المعهد. وتشير تلك بصفة خاصة إلى مسؤوليات الحماية–المساءلة حيث أنها تسلط الضوء على

الهيئات الحكومية ذات الصلة بتنفيذ المادة 308.

لاحظوا موقع الفئات المستهدفة على طيف الحلفاء. حيث ركز **البحث** الذي أجراه المعهد خلال المرحلة الأولى من الحملة على الهيئات التابعة لوزارة العدل والضحايا أنفسهن والمجتمع ككل (الذين تمت الإشارة إليهم باسم «أعضاء المجتمع المحلي وشيوخ العشائر ورجال الدين»). وبينما انتقل المعهد إلى المرحلة الثانية من الحملة، ركّزت تكتيكاته على الحشد، حيث استهدف قطاعي الحلفاء النشطين وغير النشطين من الطيف. ومن المهم أن نُدرك أن التكتيكات تعمل معاً من أجل المضي قُدماً بأهدافكم. وبينما تنظرون في الفئات المستهدفة والتكتيكات التي اختارها المعهد، إستخدموا أسئلة التفكّر للتفكير في إختيار الفئة المستهدفة والتكتيك الخاص بكم. وعند تطوير طيف الحلفاء الخاص بكم، فقد تجدون أن مؤسسة معينة تقع في شريحة مختلفة عن الأفراد الذين يعملون لدى تلك المؤسسة. على سبيل المثال، نجد أن «البرلمان» ممثل في الطيف في ثلاث شرائح مختلفة: البرلمان - الشريحة المحايدة (أولئك الذين لم يتخذوا موقفاً). البرلمان - الليبراليون (الحلفاء النشطون)؛ والبرلمان - المحافظون (الخصوم النشطون). وهناك أيضاً تمثيل لشيوخ العشائر ورجال الدين في شرائح مختلفة. وإن هذا هو أحد الأسباب التي تجعل البحوث حاسمة جداً لجهود المدافعة الخاصة بكم. واحرصوا على التحدث مع أكبر عدد ممكن من الأفراد داخل مؤسسة ما للوصول إلى أولئك المهتمين والمستعدين والقادرين على مساعدتكم. واكتشف المعهد أن بعض المنظمات التي اعتقد أنها ستكون في شريحة الحلفاء النشطين الداعمين لجهوده، كانت في المقابل في شريحة الحلفاء غير النشطين الذين يعملون على هذه المسألة من وجهة النظر الخاصة بهم. وكان ذلك يعني أن المعهد يحتاج إلى أن يكون على إطّلاع بالجهود التي تبذلها هذه المنظمات الأخرى لضمان تعزيز الجهود التي يبذلها بدلاً من تقويضها من خلال إجراءات أخرى.

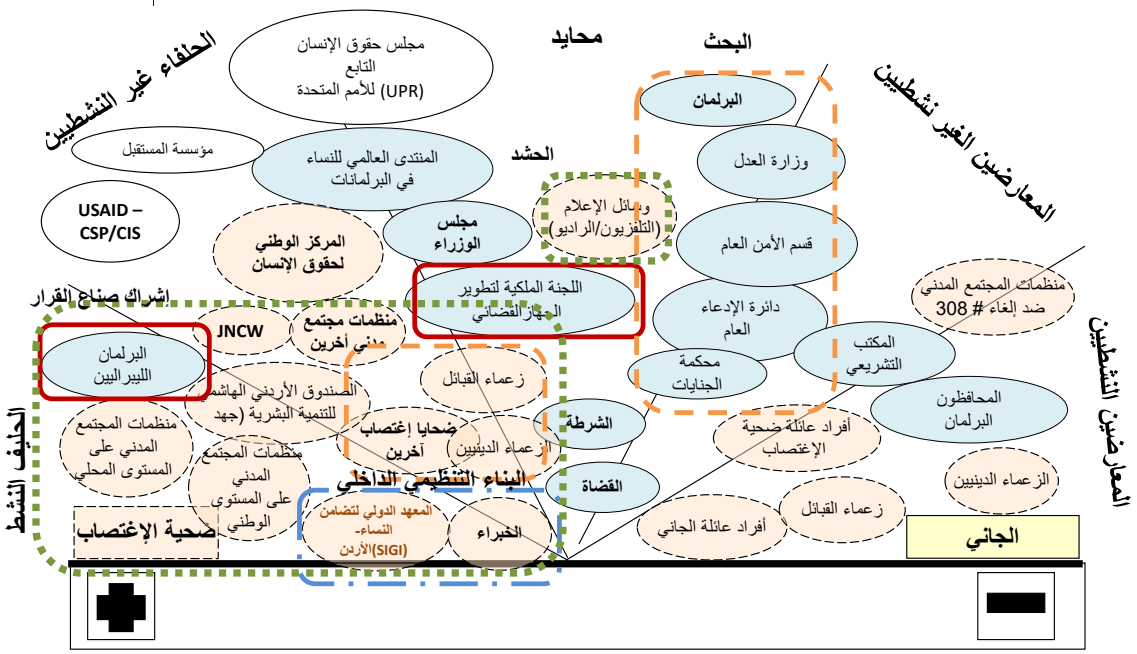

الشكل ادناه: يسلط هذا الطيف الضوء على موقع الغايات التكتيكية لكل عنصر من عناصر اجراء المدافعة الأربعة. لاحظوا تركّز الفئات المستهدفة في شرائح «الحلفاء النشطين والحلفاء غير النشطين والمحايدين».

مفتاح طيف الحلفاء مع عناصر اجراء المدافعة

- الدائرة باللون البرتقالي الفاتح مع خط متقطع = كيانات المجتمع المدني
- المعهد: دائرة باللون البرتقالي الفاتح مع خط متقطع مع نص باللون الأحمر الغامق
- الدائرة باللون الأزرق الفاتح = الهيئات الحكومية الأردنية
- الدائرة البيضاء = هيئات دولية ذات صلة
- عناصر اجراء المدافعة
  - البناء التنظيمي للحملة = باللون الأزرق الفاتح المنقط وخط متقطع
  - البحث = خط برتقالي متقطّع
  - الحشد = خط أخضر منقط
  - اشراك صناع القرار = خط أحمر متصل

نحن بحاجة إلى منهجية [التكتيكات الجديدة] من معرفة وأدوات. وإن الأمر الجيد هو أنها مرنة ليتم تكييفها حسب الوضع.

– **رنا أبو سندس، مديرة مشروع في المعهد**

الخطوة الخامسة - خطة العمل

بدون اتخاذ أي إجراء، لن يتغير أي شيء بشأن المشكلة التي حددتموها. وتوفّر منهجية الخمس خطوات للإستراتيجات الفعالة فرصاً في كل خطوة لاتخاذ اجراء ورصد التقدم المحرز وتقييمه. وتساعدكم هذه العملية على الاعتراف بالنجاحات وتعلّم الدروس من الخطوة الأولى في جهود المدافعة الخاصة بكم. وتعيدكم المنهجية إلى الخطوة الأولى بحيث تتمكنون من تقييم معرفتكم – **اعرف نفسك، اعرف خصمك، اعرف ساحة المدافعة** – وتقييم كيف أثرت إجراءات المدافعة على مشكلتكم المحددة. خذوا وقتكم لتحديد ما قد تغير وما يتطلب المزيد من الجهد.

بينما نتدارس التنفيذ الفعلي ومخرجات الحمله، فكروا في كيف تقوم منظمتكم بالتوثيق والإقرار بإنجازاتكم سواء – داخلياً لموظفي المنظمة وأعضاء الشبكة، ولكن أيضاً خارجياً لتسليط الضوء على التقدم الذي أحرزتموه في رحلة التغيير.

لقد حقّقت الحملة إنجازات ملخصة في النقاط التالية:

- كل عنصر من **عناصر اجراء المدافعة (البناء التنظيمي للحملة، البحث، الحشد، اشراك صناع القرار)**.
- الفئات **المستهدفة** والجمهور المعني.
- **التكتيكات** التي تم اختيارها وأهدافها لتحقيق الجزء المرحلي الأول في رحلة التغيير.
- **النتائج** التي تسلط الضوء على الإنجازات الصغيرة والكبيرة التي تحققت في جميع مراحل الحملة.

إن أول أهداف حملة المعهد الذي سعى إلى «**إلغاء المادة 308**» أحرز تقدّماً كبيراً خلال المرحلة الاولى من **حملة نجاة: أوقفوا إفلات الجناة من العقاب وإحموا الناجيات من العنف الجنسي** للعامين 2014–2015 إستناداً إلى نتائج البحث المتعلقة بالآثار، بما في ذلك الإجراءات والآليات على جميع المستويات بما في ذلك تقديم الخدمات للضحايا (مثل الحماية والتعويض المالي وإعادة التأهيل الشامل). وبمجرد أن تم الإنتهاء من البحث المتعمق وورقة الموقف، تم استخدامهما كأساس لفترة الحملة المقبلة (2016––2017) التي تطلبت إشراك منظمات المجتمع المدني على مستوى القواعد الشعبية لبناء دعم أصحاب المصلحة بما في ذلك على مستوى صنع القرار. وقد ساهم الترابط والتنسيق الأساسي بين هذين المستويين بشكل كبير في النجاح الكلي للحملة من خلال التكتيكات:

- **بناء تحالف من أصحاب المصلحة للمدافعة** لتنفيذ توصيات للتصدي لإنتهاك حقوق ضحايا الإغتصاب بسبب المادة 308
- **الحصول على دعم صناع القرار لإلغاء المادة 308** من قانون العقوبات الاردني لإنهاء هذا البعد التمييزي الذي ينتهك حقوق الإنسان للنساء والفتيات

بالإضافة إلى ذلك، أحرز المعهد تقدماً في هدفه الثاني المتمثل في تعديل المواد الأخرى ذات الصلة في قانون الصحة العامة وقانون الأحوال الشخصية واتخذ إجراءً فيما يتعلق بهدفه الثالث لتعزيز آليات الحماية للضحايا.

عناصر اجراء المدافعة

البناء التنظيمي للحملات

الفئة المستهدفة: موظفو المعهد.

التكتيك: إنشاء لجنة إستشارية من الخبراء والإستشاريين.

الهدف: تعزيز قدرات موظفي المعهد من أجل ضمان أن تشمل وجهات النظر المتعلقة بالمادة 308 الآثار على الفتيات والنساء من مختلف مجالات الخبرة – القانون والدين والثقافة والصحة والصحة النفسية وحقوق

الإنسان.

النتائج: حدّد المعهد وجود حاجة لتوسيع مجموعة من مجالات الخبرة من أجل تنفيذ جهد المدافعة هذا. ومن أجل مساعدته على بناء تلك الخبرات، قام المعهد بإشراك خبراء ذوي معرفة متخصصة فيما يتعلق بالمادة 308. وتشمل مجالات الأثر ذي الصلة هذه: القانون، والدين، والثقافة، والصحة، والصحة النفسية (النفسية والإجتماعية)، وحقوق الإنسان. واستكمل المعهد أيضاً مجالات الخبرات الخاصة به من خلال التعاقد مع خبراء إستشاريين في مجالات النوع الاجتماعي (الجندر) والبحوث والإعلام. وقدمت كل من اللجنة الإستشارية للخبراء والإستشاريين طرقاً بديلة عالج فيها المعهد حاجته إلى مهارات وقدرات إضافية. (انظروا البحث)

وقد قامت لجنة إستشارية مكونة من ثمانية أعضاء بعدد من الأدوار من بينها: 1) إستعراض وإعتماد منهجية جمع البيانات؛ 2) تحليل محتوى البحث؛ 3) المساهمة في توصيات ورقة الموقف بناء على مجال التخصص لكل شخص. وجرى إشراك خبراء في النوع الاجتماعي والبحوث والإعلام لتدريب موظفي المعهد والمدافعين في المجتمع المحلي لفهم المسألة والتحدث بصوت واحد. وتم تمثيل موظفي المعهد وأعضاء اللجنة الإستشارية وأعضاء التحالف والإستشاريين والقادة المؤثرين في وفود رفيعة المستوى أمام صناع القرار (انظروا إشراك صناع القرار).

التفكّر في القدرات الداخلية

اعرف نفسك

- انظروا في كيف يمكنكم ضمان مشاركة مجموعتكم المستهدفة في تحديد المخرجات والنتائج. هل شاركت النساء والرجال في فئتكم المستهدفة في تحديد المخرجات والنتائج؟ هل تعكس المخرجات والنتائج المرجوة أو تشمل الجوانب المتعلقة بالنوع الاجتماعي (الجندر) مثل معالجة الأدوار وعلاقات القوة والحصول على الموارد واتخاذ القرارات؟
- انظروا في القدرات الداخلية لمنظمتكم على القيام بالمدافعة. ما هي آليات الدعم الحالية المعمول بها؟
- بالنسبة لحملات المدافعة المحددة، ناقشوا أنواع الهياكل التي يمكن أن تكون ذات فائدة كبرى في تنفيذ الحملة. ما هي أشكال الدعم الإضافية المطلوبة؟ كيف يمكنكم تعزيز قدراتكم؟
- كيف يمكن استخدام التكنولوجيا لدعم وبناء قدراتكم الداخلية؟ ما هي التحديات التي قد تواجهونها عند استخدام أدوات التكنولوجيا؟
- بينما تستكشفون تكتيكات لبناء «القدرات الداخلية»، لا تنسوا أن الحلفاء النشطين وغير النشطين يمكن حشدهم لدعم وتعزيز قدرات منظمتكم. مَن هم الحلفاء الذين يمكنكم إشراكهم والاعتماد عليهم للقيام بأدوار القيادة والتنفيذ؟

اعرف ساحة المدافعة/اعرف خصمك

- كيف يمكن استخدام التكنولوجيا لبناء الدعم الخارجي؟
- ما هي التحديات التي قد تواجهونها فيما يتعلق بالمعارضين أو بسياقكم عند استخدام أدوات التكنولوجيا؟

البحث

الفئة المستهدفة: الخبراء (مثل المحامين والمفكرين في مجال الدين والمختصين الطبيين ومختصي الصحة النفسية والصحفيين)

التكتيك: إشراك الخبراء للبحث في آثار المادة 308 والتعديلات ذات الصلة.

الأهداف: الحصول على الفهم والتحليل والخبرة فيما يتعلق بآثار المادة 308 والمواد والقوانين ذات الصلة في المجالات التالية:

- وفّر المحتوى القانوني والتطبيق الهيكلي للمادة 308 وما يتصل بها من مواد وقوانين أساساً لتوصيات للقضاء على هذه القوانين التمييزية.
- عملت شهادات الضحايا من الفتيات والنساء اللواتي أجبرن على الزواج من المغتصِب إلى جانب البحوث من المختصين الطبيين ومختصّي الصحة النفسية على تسليط الضوء على ظهور مظالم عميقة وانتهاكات لحقوق الفتيات والنساء (انظروا الحشد).

- قدّم المفكّرون الأساس الديني لتوصيات للقضاء على هذه القوانين التمييزية.
- إن التحليل حسب النوع الإجتماعي الذي تم من خلال عدسة البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي (الجندر) إستناداً إلى شهادات الضحايا وإستطلاع إجتماعي قدّم رؤى كبيرة حول مواقف ومدركات الجمهور الأردني (انظروا الحشد).

النتائج: نجح المعهد في إنتاج ورقة موقف تقدّم معلومات وتوصيات أساسية. وقد إستفاد من هذه الورقة موظفو المعهد والخبراء والتحالف وغيرهم من أعضاء المجتمع المدني ووسائل الإعلام والهيئات الحكومية والبرلمانيين لتوحيد الموقف من إلغاء المادة 308 والتعديلات ذات الصلة. كما ساعدت التوصيات على تحديد النقاط الرئيسية للتدخلات الحاسمة التي أوقفت الموافقة على التعديلات التشريعية، مثل الإستثناء المقترح بشأن الفتيات دون سن الثامنة عشرة. وكشفت شهادات الضحايا عمق التمييز الذي تواجهه الفتيات والنساء. فبدلاً من مساءلة الجناة عن جرائمهم، واجهت الضحايا أنفسهن مزيداً من الوصم واللوم. وقد إستخدم أعضاء التحالف هذه المعلومات بشكل فعال للتأثير على المواقف العامة على مستوى المجتمع المحلي من خلال وسائل الإعلام ورجال الدين وصناع القرار. وأدّى إلقاء الضوء على حالات الظلم والإنتهاكات العميقة هذه إلى تغيير مواقف عامة الشعب وصناع القرار من أجل المدافعة باتّجاه إلغاء المادة 308 (انظروا الحشد).

إجراء التحليل ووضع التوصيات

لقد أمضى المعهد وقتاً طويلاً وموارد كبيرة في مجال إجراء المدافعة المتعلق بالبحوث من أجل تطوير تحليله وتوصياته. وتضمن البحث العديد من وجهات النظر المختلفة حول قانون العقوبات، وركّز على وجه التحديد على المادة 308 من أجل وضع ورقة موقف تحدّد التوصيات لصناع القرار.

ومن الأمثلة الجيدة على إشراك الخبراء نذكُر الدعم التقني المتعلق بالنوع الاجتماعي (الجندر) الذي تلقاه المعهد. حيث قُدّم الدعم المكثف خلال مرحلة تحديد المشكلة للتركيز على تصميم البحوث وتنفيذها وتحليلها. وعند التركيز على المادة 308، كان من الأهمية بمكان أن يراعي البحث الفروق في المواقف والمدركات من الرجل والمرأة وكيف يتم التعامل معها إستناداً إلى النتائج النوعية والكمية. وأدى إدماج منظور النوع الاجتماعي إلى ضمان التصنيف النهائي للمعلومات. وقد ساعد ذلك المعهد على فهم من هم المؤيدين والمعارضين للمادة 308 في المجتمع. ومن خلال مراعاة البحث للنوع الاجتماعي وإجراء تحليل للسياسات، سعى فريق البحث التابع للمعهد إلى تحليل الطريقة التي يمكن أن تؤثر بها المادة 308 أيضاً على الرجال. وأشار أحد أعضاء فريق البحث: «لقد أجرينا بحوثاً من قبل ولكن هذا النهج ساعد على تعزيز عملية جمع البيانات. ولطالما رأيت االنوع الاجتماعي على أنه كيمياء معقدة ولكن هذا جعله قابلاً للتطبيق وأكثر صلة».

الشكل اعلاه: تقدّم رحلة التغيير لمحة عامة عن اهداف المعهد الحالية ومستهدف واحد وتكتيك واحد ايضاً.

بالإضافة إلى ذلك، حدّدت البحوث القانونية توصيات ملموسة لإلغاء المادة 308 وتعديل عدد من القوانين ذات الصلة في قانون العقوبات. حيث ساعد المختصون الطبيون والمختصون في الصحة النفسية في تسليط الضوء على قضايا جمع البيانات وآثارها على ضحايا الإغتصاب فيما يتعلق بالمواد ذات الصلة في قانوني الأحوال الشخصية والصحة العامة.

التأثير على حياة الفتيات والنساء

كشفت المقابلات التي أجريت مع ضحايا المادة 308 عن حالات الظلم العميقة والمستمرة التي تعاني منها الفتيات والنساء اللاتي يجبرن على الزواج. حيث شاركت عدد من الضحايا بشهاداتهن بشجاعة تحت أسماء مستعارة. وقد تم إعداد تلك الشهادات لتكون «قصص ضحايا» من أجل إعلام الجمهور وصنّاع القرار بحالات الظلم. وقد وفر المسح الاستطلاعي الذي تم أجراه معلومات حاسمة عن مواقف ومدركات الأردنيين بشأن

مسألة الاغتصاب. وقد تم استخدام هذه المعلومات لصياغة الرسائل لبناء الوعي المجتمعي من خلال اجتماعات منظمات المجتمع المدني، ومن خلال وسائل الإعلام بما في ذلك التلفزيون والإذاعة ووسائل التواصل الاجتماعي، وغيرها من إجراءات الحشد (انظروا الحشد).

التفكّر في البحوث

اعرف نفسك

- ما هي أشكال البحث التي تحتاجها لفهم مشكلتك التي تم تحديدها بشكل أفضل؟
  - المعلومات القائمة على الحقوق: ما هي التكتيكات التي قد تساعدك على إكتساب معرفة أكبر بحقوق الإنسان التي يتم انتهاكها أو إعاقتها؟ فكر كيف من الممكن أن يكون لكل من النوع الاجتماعي او العمر، أو الإعاقة اثر على المشكلة وتكتيكات البحث.
  - المعلومات التقنية: ما هي التكتيكات التي قد تساعدك على إكتساب معرفة أكبر بكيفية تنفيذ الهياكل والإجراءات؟ فكر كيف من الممكن أن يكون لكل من النوع الاجتماعي او العمر، أو الإعاقة اثر في تنفيذ الإجرائات والتعليمات.
  - المعلومات التشريعية: ما هي التكتيكات التي قد تساعدك على إكتساب معرفة أكبر بالقوانين والسياسات؟ فكر كيف من الممكن أن يكون لكل من النوع الاجتماعي او العمر، أو الإعاقة اثر في تطوير القوانين والسياسات.
  - المعلومات الاجتماعية: ما هي التكتيكات التي قد تساعدك على إكتساب معرفة أكبر بالحواجز الثقافية والإجتماعية؟ فكر في كيفية تأثير الفروق المتعلقة بالنوع الاجتماعي مثل فرق الأدوار بين الرجل والمرأة وعلاقات القوة وامكانية الوصول لكل منهما إلى الموارد وصناع القرار، في أشكال البحث التي تختارها.

اعرف ساحة المدافعة

- انظروا في كيفية استخدام أدوات التكتيكات الجديدة:
  - استخدام أداة «الخريطة التكتيكية» لتحديد الأشخاص والمنظمات والمؤسسات التي لديها خبرات خاصة فيما يتعلق بالمسألة التي تم تحديدها.
  - استخدام أداة «طيف الحلفاء» لمناقشة التكتيكات المناسبة لإشراك الخبراء على أساس موقفهم كحلفاء أو محايدين أو معارضين.
- كيف يمكن استخدام البحوث في رفع الوعي وحشد الحلفاء؟
- كيف يمكن للتكنولوجيا أن تساعد أو تعرقل جهودكم البحثية؟
  - ما هي أنواع التكنولوجيا التي من شأنها أن تفيد بحوثكم؟
  - ما هي أنواع التكنولوجيا المفيدة في تجميع المعلومات عن قضيتكم؟
  - ما هي أنواع التكنولوجيا المفيدة لتحليل النتائج؟
  - كيف يتم استبعاد الفئات المهمشة من الوصول إلى التكنولوجيا أو استخدامها (مثل النساء والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم)

اعرف خصمك

- كيف يمكن استخدام البحوث في مواجهة المعارضة من الخصوم؟
- كيف يمكن استخدام البحوث لوضع توصيات لاتخاذ إجراءات لإشراك صنّاع القرار؟
- كيف سيتفاعل صنّاع القرار (الحلفاء والخصوم/ المعارضين) مع نتائج بحوثكم؟
- ما هي الاعتبارات التي تحتاجون إلى اتخاذها فيما يتعلق بالمنهجية أو التكنولوجيا التي اخترتموها؟

الحشد

الفئة المستهدفة: منظمات المجتمع المدني، ولاسيما المنظمات النسائية على المستوى المحلي.

التكتيك: بناء تحالف من المنظمات لزيادة الوعي وتعبئة الجمهور وإشراك صناع القرار.

الهدف: توحيد المنظمات لرفع مستوى الوعي وبناء الدعم والإستفادة من أصواتهم مع شيوخ العشائر ورجال الدين وحشد الجمهور وإشراك صنّاع القرار لإلغاء المادة 308 وغيرها من التعديلات الضارة.

النتائج: على المستوى الشعبي، قام المعهد في البداية بتيسير حوارات مع مختلف المنظمات النسائية المحلية، وشيوخ العشائر ورجال الدين المؤثرين، ومنظمات المجتمع المدني الأخرى في جميع المحافظات الإثنتي عشرة. وركّزت هذه الحوارات على نتائج الدراسة البحثية وتوصيات ورقة الموقف للمدافعة من أجل إلغاء المادة 308. وشهد ذلك مولد تحالف وطني تطوّر بشكل مطّرد بمشاركة أكثر من 50 منظمة خلال 2014-2015 وإرتفع العدد إلى أكثر من 100 من منظمات المجتمع المدني خلال الفترة 2016-2017 من الحملة.

ومن المهم أن نُدرك أن بناء التحالفات لا يحدث بين عشية وضحاها. حيث تحتاج التحالفات إلى وقت، وجهود كبيرة، وصيانة مستمرة. ويسّرَ المعهد إجتماعات، وتشارك في البحث الذي أجراه وورقة الموقف والرؤية مع المنظمات على الصعيد المحلي والوطني. وحدّد المعهد بشكل خاص المنظمات النسائية التي صنّفها كحلفاء نشطين وغير نشطين محتملين. وبالإضافة إلى دعوة المنظمات إلى جهود الحشد الخاصة به، حضر المعهد أنشطة المنظمات الأخرى لتعزيز التعاون. وقام أعضاء التحالف بحشد الدعم على المستوى المحلي داخل محافظاتهم.

ومن المهم أن نتذكر أن المواطنين هم صناع القرار النهائيون. حيث عمل المعهد من خلال حوار بين منظمات المجتمع المدني داخل التحالف. وكان هؤلاء في المقام الأول هم الشركاء الذين أشركوا المخاتير والشخصيات الدينية والنساء الأخريات والناشطين في المجتمع المحلي. وقد وفّرت حوارات المجتمع هذه المنابر لفهم بعضهم البعض وإكتساب وتبادل الأفكار من أجل الحلول والمصادقة على التوصيات والمدافعة من أجل تلك التوصيات. ومن ثم تم توجيه هذا الدعم الشعبي إلى إجراءات مجتمعية خلال 16 يوماً من الحراك ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي (2015 و2016) وخلال فترة الإنتخابات البرلمانية في عام 2016. وإستمر هذا الزخم مع الإعتراف بالتحالف الأردني لإلغاء المادة 308 الذي بلغ عدد أعضائه أكثر من 100.

تمكين منظمات المجتمع المدني على المستوى المحلي: يعترف المعهد بأن أعضاء التحالف هم الأساس. وكان تمكين منظمات المجتمع المدني المحلية التي إنضمت إلى التحالف من أفضل الوسائل للوصول إلى شرائح مختلفة في المجتمع. وتولّى أعضاء التحالف مسؤوليات القيادة والتنفيذ في المجتمعات المحلية. وقدّم المعهد التدريب لأعضاء التحالف لبناء فهمهم وقدرتهم على التحدث بصوت موحد بشأن هذه القضية. وأجرى أعضاء التحالف مناقشات عامة وإجتماعات مع منظمات المجتمع المحلي الأخرى والقادة المؤثرين وصنّاع القرار على المستوى المحلي. وقام أعضاء التحالف بإشراك باحثين ورجال دين مسلمين ومسيحيين ومحامين وصحفيين وناشطين آخرين للمدافعة مراراً وتكراراً من أجل إلغاء المادة 308. وشدّد وجهاء من المجتمع على ضرورة اتخاذ تدابير نفسية وقانونية أفضل لحماية ضحايا الإغتصاب وهتك العرض في الأردن.

وفي السابق، كان صنّاع القرار يقولون للمعهد «هذه مطالبكم أنتم كمنظمة وليست مطالب الشعب». وقد تغير موقف صناع القرار هذا مع توسيع وحشد أعضاء التحالف الذين كانوا دائماً موجودين وشاركوا في إجتماعات مع صناع القرار. وقد أظهر ذلك دعماً وإلتزاماً على المستوى المحلي للحملة وقدّم فوائد كبيرة بما في ذلك:

- الإستفادة على المستوى المحلي والوطني من خلال ضمان تمثيل وجهات نظر متنوعة عند الضغط من أجل الإعتراف بحق المرأة كشخص ومعاملتها على قدم المساواة أمام القانون
- سترشد فريق إعلامي بالبحوث وردود الأفعال (التغذية الراجعة) المجتمعية لتقديم رسائل موحدة والترويج لها في وسائل الإعلام لضمان فهم الجمهور للقضية والتوصيات
- بناء الدعم بين القيادات الدينية وغيرهم من القادة المؤثرين على المستوى المحلي، وكذلك دعم الجمهور العام من خلال الوعي المجتمعي بالقضية
- التحقّق من الدعم العام لمطالبة صناع القرار بالتدخل في القانون التمييزي.

التنسيق مع جهات أخرى خارج عضوية التحالف. لم تكن جميع المنظمات التي تعمل على إلغاء المادة 308 جزءاً من تحالف المعهد. فعلى سبيل المثال، تلقّى عدد من المنظمات دعماً مالياً للعمل على إلغاء المادة 308. وفي حين رأى المعهد أن هذه فرصة إيجابية، فإن تنسيق الجهود لتحقيق أقصى قدر من النتائج لم يتحقق بسهولة. ففي حزيران/يونيو 2016، على سبيل المثال، عقد اجتماع تنسيقي بين المعهد ومنظمتين أخريين تعملان على إلغاء المادة 308 من

قالت وفاء سعيد بني مصطفى، محامية وعضوة في البرلمان، وتتولى حالياً رئاسة كتلة المرأة ورئيسة ائتلاف البرلمانيات العرب لمناهضة العنف ضد المرأة: «يشكّل إلغاء المادة 308 انتصاراً هاماً للحركة النسائية في الأردن. لقد بدأت مشاركتي في عام 2013، عندما بدأتُ بالمدافعة من أجل إلغاء هذه المادة، إلى جانب مجموعة من أعضاء البرلمان الآخرين أثناء خدمتهم في البرلمان الأردني السابع عشر. ولقد بدأت هذا الإجراء بسبب إيماني القوي بالحاجة إلى القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في قوانيننا الوطنية، حيث أرى أن المرأة الأردنية مواطنة لها حقوق وواجبات متساوية.

وحضر المناقشة في البرلمان في 2 آب/أغسطس أكثر من 200 من الناشطين وممثلي المجتمع المدني وقاموا بتوزيع عريضة على الإنترنت وجمعوا 5000 توقيعاً في يوم واحد من الجمهور، دعماً لهذا الإصلاح التشريعي.

المصدر: **البرلمان الأردني يلغي القانون الذي يسمح للمغتصِبين بتجنّب الملاحقة القضائية من خلال الزواج من ضحاياهم**، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، الجمعة، 4 اب/أغسطس 2017.
https://bit.ly/2I4xG9M

قانون العقوبات – اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة (JNCW – منظمة شبه حكومية) والصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية (JOHUD) وترأست الإجتماع سمو الأميرة بسمة بنت طلال. واتفقت جميع الأطراف بالإجماع على أنه بدون مراجعة كاملة لقانون العقوبات بأكمله من منظور النهج القائم على الحقوق/ ومن منظور النوع الاجتماعي، ستتمحور قضايا حقوق المرأة «حول التفاوض مع الحكومة» بدلاً من «تغيير الخطاب» لحقوق المرأة ككل. فعلى سبيل المثال، اتفقت المنظمات على أنه إذا ألغيت المادة 308، مع الإبقاء على المادة 340 المتعلقة بـ«جرائم الشرف»، فلن يكون قد تم فعل سوى النذر اليسير من أجل النهوض بحقوق المرأة. وقد جرى تبادل هام للمعلومات من أجل النهوض بجهود المدافعة الكلية:

1. تشارك الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية بالأسئلة التي ظهرت من جلسات التشاور على مستوى المحافظات مع الشباب مما أدى إلى قيام المعهد بتقديم المدخلات التقنية على الإجابات وإضافتها إلى ورقة أسئلة وأجوبة المعهد على المادة 308.

2. تشارك المعهد واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة ورقتي المواقف الخاصة بهما بشأن تعديلات قانون العقوبات لتوحيد الاستجابات.

3. رشّحت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة أشخاصاً للإنضمام إلى وفد المعهد رفيع المستوى إلى صنّاع القرار (على سبيل المثال، مخاتير، وشخصيات دينية، وناشطات، وغيرهم من المحافظات) لينضموا إلى أولئك الذين رشحهم أعضاء تحالف المعهد من أجل إشراكهم خلال وبعد فترة الإنتخابات البرلمانية لعام 2016).

إن فوائد التحالفات والجهود التعاونية تفوق بكثير التحديات التي تواجهها. حيث كان من المهم أن يفهم المعهد الإختلافات والتحديات التي تواجهها المنظمات إستناداً إلى مواقعها. على سبيل المثال، على الرغم من أن المقر الرئيسي للصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية لم يكن عضواً في تحالف المعهد، إلا أنهم عملوا معاً على رفع مستوى الوعي لتعزيز حملة المدافعة. وفي الوقت نفسه، كانت مراكز تنمية المجتمع المحلية التابعة للصندوق – إربد والمفرق – مشاركة في التحالف في وقت مبكر. وكان دور هذه المراكز هو تنفيذ العديد من ورش عمل التوعية المجتمعية على المستوى المحلي، في حين ركّز دور المعهد على التعامل مع صناع القرار. ويمكن للممولين أنفسهم أن يؤدوا دوراً هاماً في تيسير عمليات عقد الإجتماعات. ووفّر برنامج دعم مبادرات المجتمع المدني التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID CIS) مساحة لإنعقاد هذه الإجتماعات ودعمها.

إعلاء أصوات الضحايا: أتاح أعضاء التحالف في المعهد منبراً لإعلاء أصوات الضحايا من خلال إصدار بيانات متعددة المصادر تسلط الضوء على التمييز والعواقب المترتبة من تطبيق المادة 308. وقد أدى هذا إلى منافع جمّة ونتائج كبيرة بقيام أعضاء التحالف بلفت انتباه وسائل الإعلام وحشد المجتمع الأردني الأوسع لفهم الحاجة إلى إلغاء المادة 308. على سبيل المثال، استضاف الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، وهو عضو في التحالف، جلسة لمدة ساعتين مع ممثلي الجمعيات في جرش. وقبل بدء المناقشة، قام متطوعون شباب بتنفيذ عدد من المقاطع التمثيلية القصيرة يعكس كل منها رسالة تُبرز كيف تُلحِق هذه المادة الضرر بالفتاة وتحمي الجاني وكيف يمكن أن يسارع المجتمع أحياناً في إلقاء اللوم على الفتاة عندما تقع مثل هذه الحوادث. واستندت هذه المقاطع التمثيلية إلى تجارب فعلية للضحايا، وكانت بمثابة مقدّمة للنقاش حول بحوث المعهد والموقف الجماعي لإلغاء المادة 308 مع المنظمات.

توقيت الفعاليات لتعظيم جهود التحالف: أتاحت فترة الإنتخابات البرلمانية الأردنية في عام 2016 فرصة لأعضاء التحالف لإختيار مخاتير وشخصيات دينية وناشطات وغيرهم لإشراكهم في التواصل مع المرشحين. حيث إجتمع المعهد مع هؤلاء المرشحين للحديث عن موقفهم من المادة 308 ودورهم الهام في المدافعة عن حقوق النساء والفتيات. وإنضمت هذه الشخصيات المؤثرة إلى أعضاء التحالف للتواصل مع المرشحين من أجل فهم موقفهم من المادة 308. وقد مكّن ذلك المعهد من تقييم من يمكنه التفاعل معهم حالما تنعقد أولى جلسات البرلمان في تشرين الثاني/ نوفمبر 2016.

قد استثمر المعهد بشكل خاص توقيت فعالية سنوية هامة – **حملة الـ16 يوماً من الحراك ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي (الجندر)** – لتسليط الضوء على حملته في عامي 2015 و2016. وبدأت الأيام الـ16 من الحراك في 25 تشرين الثاني/ نوفمبر الذي يصادف اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، واختتمت في 10 كانون الأول/ ديسمبر، اليوم العالمي لحقوق الإنسان. ومن شأن توقيت أحداث المدافعة التي تتزامن مع تواريخ هامة، وخاصة عندما تجذب هذه التواريخ الانتباه إلى مشكلتكم، أن يؤدي إلى إمكانية إشراك أشخاص مؤثرين للغاية. على سبيل المثال، خلال إطلاق حملة 2016، [في] كانون الأول/ ديسمبر، حثّت صاحبة السمو الملكي الأميرة بسمة بنت طلال وسائل الإعلام المحلية على رفع مستوى النقاش حول المادة 308 المثيرة للجدل، حيث قالت: **(يتمثّل دور وسائل الإعلام في بناء موقف موحّد ضد تلك المادة ورفع مستوى النقاش لجعلها قضية رأي عام)**[13].

إستغلّ المعهد هذه الأحداث/ الفعاليات للدفع بالزخم إلى الأمام. على سبيل المثال، إستخدم المعهد هذا الزخم

خيّم صمت رهيب على قاعة المؤتمر الصحفي، عندما قامت فتاتان صغيرتان، كلاهما ضحية للمادة 308، بالتشارك بقصتيهما.

همست نادية (إسم مستعار) بصوت منخفض «**لقد اغتصبني، وحملت بطفل، وعندما وُلد ابني، أخذوه مني**».

نادية التي تزوجت [ليس من مغتصِبها] تكافح من أجل إعادة ابنها وطلبت من المعهد أن يساعدها في ذلك.

الضحية الثانية، ليلى (إسم مستعار)، التي اغتصبها صاحب العمل، قد حملت بطفل أيضاً، وعندما تحلّت أخيراً بالشجاعة لإخبار أسرتها بعد إخفاء الإغتصاب والحمل لفترة من الوقت، قالت «**كنت أخشى أن يقتلوني**».

وقال أحد المشاركين: «كان الإستماع لشهادات هؤلاء الفتيات بشكل مباشر أمراً مؤثراً جداً، حيث أجهش الجميع في الغرفة بالبكاء، بما في ذلك الرجال».

[13] المصدر: مجلس الوزراء يوافق على قانون العقوبات المعدل بشطب المادة 308، الجوردان تايمز 23 نيسان/ أبريل، 2017.
https://bit.ly/2pblj4U

للتواصل مع صناع القرار مثل النائب وفاء بني مصطفى لتنسيق سلسلة من اللقاءات مع اللجنة القانونية ولجنة المرأة في البرلمان. وقد أتاح ذلك فرصة للتواصل أيضاً مع المسؤولين المعاد انتخابهم الذين أعربوا عن تأييدهم السابق لهذه المسألة للمضيّ قدماً في إلغاء المادة 308.

انظروا في كيفية البناء على زخم الفعاليات الخاصة حتى قبل موعد تلك الفعاليات. ومن المهم أن ندرك أن اختتام حدث خاص لا يعني نهاية حملة المدافعة، إلا إذا كنتم قد حققتم أهدافكم.

الفئة المستهدفة: وسائل الإعلام (التلفزيون والراديو ومنصات وسائل التواصل الاجتماعي).

التكتيك: تعزيز نتائج البحث الرئيسية والتوصية بإلغاء المادة 308.

الهدف: إعلاء صوت الرسائل الموحدة لكسب دعم الجمهور وصنّاع القرار.

النتائج: تم إستخدام المعلومات البحثية لنشر سلسلة من البيانات الصحفية وعقد مؤتمرات صحفية تسلط الضوء على التوصيات الرئيسية، بما في ذلك الدعوة إلى إلغاء المادة 308. حيث حدّد المعهد صحفيين يمكنهم تقديم تقارير إعلامية تراعي النوع الاجتماعي عند الحديث عن التمييز الذي تتعرض له ضحايا الاغتصاب. وعند النظر في التواصل مع وسائل الإعلام، قوموا بتحديد جهات إتصال محددة والمعلومات التي تريدون تعزيزها. فعلى سبيل المثال، قدّمت نتائج البحوث التي أجراها المعهد **وقصص الضحايا** رسائل موحدة لإلغاء المادة 308 لمجموعة متنوعة من وسائل الإعلام بما في ذلك التلفزيون والإذاعة ووسائل التواصل الاجتماعي، فضلاً عن دعوات لحضور إجراءات الحشد الأخرى وعمل تقارير عنها. كما شكّل المعهد فريقاً إعلامياً لصياغة واختيار رسائل رئيسية استناداً إلى ردود الفعل (التغذية الراجعة) من أعضاء التحالف.

وقام المعهد بإعداد مخططات معلومات بيانية لتسليط الضوء على نتائج الدراسة التي تم نشرها في الصحف المحلية وتم توزيعها في جميع الأنشطة التي قام بها المعهد وأعضاء التحالف. وجرى إستعراض جميع المواد المنتجة لأغراض التوعية والمدافعة وتم الحرص، قدر الإمكان، على أن تراعي النوع الاجتماعي. على سبيل المثال، تم تعديل مخططات المعلومات البيانية والفيديو والرسائل كلها لتعكس نتائج البحث. وفي بعض المناسبات، تم مراجعة الرسائل العامة عمداً للحصول على إذن من السلطات المعنية لاستخدامها في لافتات وملصقات الشوارع. كما نشر المعهد سلسلة من البيانات الصحفية وعقد مؤتمرات صحفية للدعوة إلى إلغاء المادة 308.

مقتطفات من مقال نشرته الجوردان تايمز، قال المفتي في دار الإفتاء ومدير وحدة العلاقات العامة والتعاون الدولي حسن أبو عرقوب «**تلقّينا استعلاماً من مواطن حول موقف الإسلام فيما يتعلق بقتل النساء فيما يُسمى بجرائم الشرف، وأصدرنا فتوى في هذا الصدد**». حيث قال فضيلة الشيخ لصحيفة الجوردان تايمز إن الاستعلام يتزامن مع احتفال الأردن بحملة الـ16 يوماً من الحراك ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي في الأردن و«**أعتقد أن هذا كان توقيتاً جيداً لأننا نتحدث هنا عن الحق في الحياة**». وتنص تلك الفتوى، وفقاً لأبو عرقوب، أن قتل أنثى من الأقارب بدعوى شرف العائلة يخالف تعاليم الشريعة الإسلامية.

المقال الكامل: جرائم الشرف المخالفة لتعاليم الإسلام – الفتوى، جوردان تايمز، بقلم رنا حسين، 1 كانون الأول/ ديسمبر 2016 https://bit.ly/2hd6BHD.

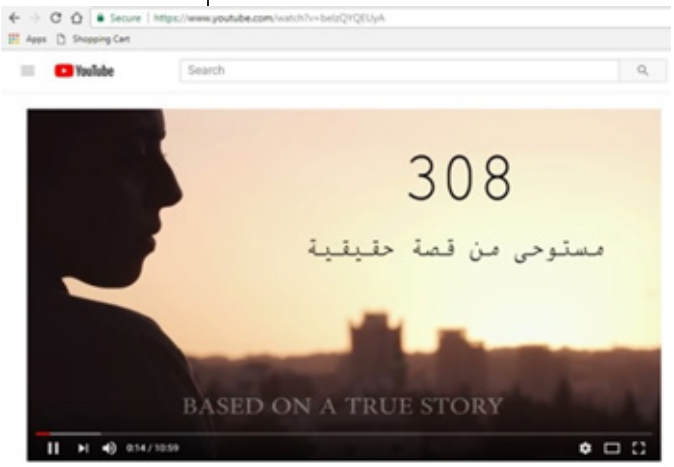

وتم بث إعلانات توعوية على عدة محطات إذاعة محلية لتصوير قصص جناة أفلتوا من أحكام بالسجن بزواجهم من النساء والفتيات اللواتي إغتصبوهن، مما أتاح لهم الإختباء وراء المادة 308. وتم إنتاج مقطعي فيديو قصيرين عن الحملة: حيث ظهر في المقطع الأول فتاة تعرضت لتحرّش واتّهمت ظلماً بأنها تعرّضت للاغتصاب من قبل جارها. وتؤدي المسميات المجتمعية ورأي عائلتها لتغطية الحادث إلى إجبارها على الزواج من الجاني https://bit.ly/2gntiKa؛ ويعرض المقطع الثاني سلسلة من المقابلات القصيرة مع فاحصين طبيين، ومستشار في علم النفس الإكلينيكي، وباحث ومفكّر إسلامي، وطبيبة نسائية وناشطة في مجال الحقوق الإنجابية، ومحامي مختص في القضايا الجنائية وقضايا الأحداث https://bit.ly/2tafze2. وتم نشر هذين المقطعين على اليوتوب وصفحة الفيسبوك الخاصة بالمعهد. ونظّم المعهد حلقة نقاشية عقب عرض عام ودعا شخصيات بارزة تضمنت ممثلين عن وسائل الإعلام للتعبير عن آرائهم. وتألفت الحلقة النقاشية من العين مي أبو السمن والنائب وفاء بني مصطفى والنائب السابق والصحفي جميل النمري ومذيعة قناة التلفزيون الأردني فخر عبنده ورئيسة تحرير صحيفة الغد جمانة غنيمات. وأشار ممثلو وسائل الإعلام إلى أن دور وسائل الإعلام هو تسليط الضوء على المادة 308 وأثرها السلبي وخاصة على الضحية.

التفكّر في الحشد

اعرف نفسك

- ما هي جهود الحشد المطلوبة لتحقيق أهداف «رحلة التغيير» الخاصة بكم؟
- ما هي الإعتبارات الخاصة التي قد تحتاجها الفئات المهمشة من أجل حشدها (على سبيل المثال، النساء والأشخاص ذوو الإعاقة وغيرهم).
- ما هي القدرات التي تتمتّعون بها لهذه الجهود؟
- كيف يمكنكم الحصول على قدرات إضافية؟

اعرف ساحة المدافعة

- إستخدموا أداة الخريطة التكتيكية لمناقشة:
  - من هم الأشخاص والمنظمات والمؤسسات المعنيون في قضيّتكم والذين قد تحتاجون إلى حشدهم؟
  - ما هي البحوث الإضافية التي نحتاج أن نجريها ليكون لدينا فهم أفضل للمعنيين أو المتضررين (مثل النساء والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات المهمشة، إلى آخره)
  - ما هي البحوث الإضافية التي نحتاج أن نجريها ليكون لدينا فهم أفضل لأولئك الذين يتحملون المسؤولية بشأن هذه القضية؟
- إستخدام أداة «طيف الحلفاء» للنظر في التكتيكات المناسبة لأولئك الذين تم تحديدهم في كل شريحة. على سبيل المثال:
  - الحلفاء النشطون – ما هي التكتيكات التي ستُشرك حلفاءكم لكي يصبحوا أكثر نشاطاً في العمل معكم من أجل تحقيق الهدف؟
  - الحلفاء غير النشطين – ما هي التكتيكات التي ستزيد من اهتمام واستعداد هؤلاء الحلفاء للانتقال إلى موقف «الحليف النشط»؟
- اختيار التكتيكات: هل تعكس خيارات التكتيك أو تشمل أي جوانب ذات صلة بالنوع الإجتماعي (الجندر) مثل الإختلاف في الأدوار بين الرجل والمرأة وعلاقات القوة والوصول إلى الموارد واتخاذ القرارات؟
- ما هي الفرص المتاحة للقيادة والتنفيذ التي يمكنكم مشاركتها مع الحلفاء لتعزيز قدرات منظمتكم وتعزيز حملة المدافعة الخاصة بكم؟ وكيف يمكنكم ضمان تمثيل فئتكم المستهدفة (مثل النساء، الأشخاص ذوي الإعاقة، المجموعات المهمشة) في عمليات القيادة والتنفيذ؟
- كيف يمكن للتكنولوجيا أن تساعد أو تعرقل جهود الحشد التي تقومون بها؟
  - ما هو الغرض من استخدام التكنولوجيا (الإتصال من أجل التنسيق والتواصل من أجل زيادة الوعي والتواصل من أجل حشد الإجراءات، وما إلى ذلك)؟
  - من ليس لديه القدرة على الوصول إلى أو استخدام التكنولوجيا التي تفكرون فيها؟
  - كيف يمكنكم الوصول إلى أولئك الذين لا يستخدمون التكنولوجيا؟

اعرف خصمك

- كيف سيكون رد فعل الخصوم على أشكال الحشد التي اخترتموها؟

إشراك صناع القرار

الفئة المستهدفة: أعضاء البرلمان.

التكتيك: إشراك صنّاع القرار لطرح التعديلات الموصى بها داخل البرلمان.

الهدف: إلغاء المادة 308 والقوانين ذات الصلة من خلال الإجراءات التشريعية.

النتائج: عمل المعهد مع أعضاء التحالف لإجراء حوارات رسمية مع صنّاع القرار في مواقع السلطة الذين كانوا مهتمين ويمكن إقناعهم بالمضي قُدُماً بالتوصيات المقترحة ضمن هيكل البرلمان وإجراءاته. وعلى مستوى إتخاذ القرار، إجتمع المعهد مع شخصيات مؤثرة وصناع القرار وأعضاء كل من مجلسي الأعيان والنواب الذين شرح لهم موقفه من إلغاء المادة 308. على سبيل المثال، قدّمت النائب وفاء بني مصطفى، المدافعة بقوة عن حقوق المرأة، فرصاً للمعهد وأعضائه في التحالف للتفاعل مع أعضاء اللجنة القانونية ولجنة المرأة في البرلمان لتثقيفهم حول المادة 308.

وتوفّر هذه الحملة فرصة ممتازة للتفكير في «معرفة ساحة المدافعة» من أجل الاستفادة من التحول والتغييرات. وكان هذا التحول واضحاً في تشرين الأول/أكتوبر 2016 عندما قام الملك بتشكيل اللجنة الملكية لتطوير الجهاز القضائي وتعزيز سيادة القانون. وقد أتاح ذلك فرصة جيدة للمعهد للتفاعل مع اللجنة الملكية وتقديم

أعتقد أن تغيير التشريع هو جزء حيوي من تغيير المجتمع. والآن بعد أن تم إلغاء المادة 308، علينا أن ننتظر ونرى كيف ستكون ردة فعل المجتمع. والأهم من ذلك، هو إلغاء القانون الذي يمنح العذر المخفف لجرائم معينة تتعلق بقتل النساء [المادة 98] قد ألغي أيضاً، وهذه رسالة قوية إلى المجتمع بأنه لن يكون هناك أي تساهل قانوني في هذه الجرائم. ولن يكون هناك غطاء قانوني للجناة. وإن الرسالة التي نرسلها إلى المجتمع هي رسالة صحيحة، تقوم على مسألة المساواة – حيث أن المساواة هي حق للمجتمع بأسره. وإذا لم يتم معاقبتهم [المغتصِبين]، فإنهم سوف يكرّرون فعلتهم مرة أخرى. لقد نجحنا في حماية المرأة، والآن، من واجب الدولة حماية هؤلاء النساء ودعمهن، وتوفير الرعاية والتمكين لهن والعمل على قبولهن في المجتمع كضحايا وناجيات وليست مذنبات.

– وفاء بني مصطفى، النائب الأردنية التي قدمت التشريع الأولي لإلغاء المادة 308 في عام 2013

المصدر: زينة طحان، التقوا بالمرأة التي مارست الضغط لإلغاء قانون الاغتصاب في الأردن، الجزيرة الإنجليزية، 4 آب/أغسطس 2017.
https://bit.ly/2usbFen

ورقة موقفه التي تشدد على أهمية إلغاء المادة 308 إلى جانب المسائل التشريعية الأخرى المتعلقة بحقوق المرأة. وفي أعقاب الاستعراض الأولي الذي أجرته اللجنة الملكية لقانون العقوبات، اتضح أن هناك تحولاً يحدث. واستخدمت ورقة الموقف الخاصة بالمعهد، التي قُدّمت إلى أعضاء اللجنة، للتوصية بإلغاء المادة 308. وأقرّت الحكومة صيغة جديدة من قانون العقوبات تتضمّن تعديلات بإلغاء الفقرة الواردة في المادة 308 التي تسمح للمعتدي الجنسي بالإفلات من العقاب إذا تزوج من ضحيته. وأظهر ذلك تحركاً إيجابياً للغاية. وأصدر المعهد وأعضاء التحالف بياناً رحّبوا فيه بهذا التعديل للمادة 308. ولكن في الوقت ذاته تم استحداث تعديل جديد بشأن الضحايا الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و18 عاماً، مما سيجعل هذه الفئة العمرية الهشة بوجه خاص معرّضة لإساءة مستمرة. وكانت إحدى نقاط الضغط التي تمكّن المعهد من استخدامها لتذكير صنّاع القرار بأن توصيات الأمم المتحدة الخاصة بالاستعراض الدوري الشامل للأردن تتضمن الإزالة الكاملة للمادة 308 من قانون العقوبات الأردني، وبأن التعديل المقترح سيشكّل انتهاكاً مباشراً لاتفاقية حقوق الطفل. ونتيجة للاستجابة السريعة من المعهد وأعضاء التحالف، فضلاً عن المنظمات الأخرى التي تشاركهم نفس الموقف تم سحب النسخة المقترحة من قانون العقوبات من البرلمان.

في حين أعلن مجلس الوزراء قرار إلغاء المادة 308 من قانون العقوبات، بقي القرار النهائي في يد البرلمان (مجلسي الأعيان والنواب). ولهذا، واصل المعهد الاجتماع مع نواب وأعيان مؤثرين يمكنهم أن يشجّعوا على إلغاء 308. ومن أجل أن يثبت للبرلمانيين الدعم المقدم من طيف واسع من المجتمع المدني، نظّم المعهد وفوداً رفيعة المستوى للضغط على الهيئات الحكومية وأعضاء البرلمان لإلغاء المادة 308 – حيث تم تنظيم أحد هذه الوفود في كانون الثاني/ يناير 2017 مع حضور ممثلي «التحالف الأردني لإلغاء المادة 308» من كل المحافظات. والتقى الوفد مع النواب خالد رمضان ووفاء بني مصطفى وصفاء المومني ونبيل غيشان ومصطفى خصاونة رئيس اللجنة القانونية. وأعرب النواب خالد رمضان ووفاء بني مصطفى ونبيل غيشان وصفاء مومني شفهياً عن دعمهم لإلغاء المادة 308. ونتيجة لذلك، تم تنظيم وفود إضافية للقاء ملتقى البرلمانيات الأردنيات وعدد من اللجان مثل لجنة المرأة في مجلس الأعيان، وأعضاء البرلمان من لجنة المرأة والطفل ولجنة الحريات.

التفكّر في إشراك صنّاع القرار

توفّر عناصر إجراءات المدافعة هذه فرصاً ممتازة لإشراك صنّاع القرار والاعتراف بالإنجازات التي تحققت في رحلة التغيير الخاصة بكم. ومن المهم أن نلاحظ أن التكنولوجيا قد تساعد على تعزيز جهودكم في كل مجال. وعلاوة على ذلك، انظروا في كيف يمكن للتكنولوجيا أن تدعم تحضيراتكم لإشراك صنّاع القرار لتعزيز جهود المدافعة الخاصة بكم في كلٍ من عناصر اجراء المدافعة التي تم بيانها:

اعرف نفسك

- **البناء التنظيمي للحملة**
  - قوموا بتحديد الأشخاص داخل منظمتكم أو شبكتكم المطلوب منهم إشراك صنّاع القرار (أعضاء المجتمع المتأثرون بالمشكلة، الخبراء، الحلفاء المؤثرون، إلخ).
  - ما هي أشكال التكنولوجيا التي يمكن أن تعزز هياكل دعمكم الداخلي وتواصلكم وتنظيمكم لتنفيذ المدافعة الخاصة بكم؟
- **الحشد**
  - كيف ستضغط التكتيكات التي تم اختيارها على حلفائكم للوصول إلى صنّاع القرار؟
  - حدّدوا الأشخاص داخل منظمتكم وشبكتكم وأصحاب المصلحة المطلوب منهم وضع توصيات أو مطالب باتخاذ إجراء من قبل صنّاع القرار (مثل النساء، الأشخاص ذوي الإعاقة، فئات مهمشة أخرى، الخبراء، وما إلى ذلك)؟
  - كيف يمكن للتكنولوجيا أن تعزّز التواصل مع حلفائكم وأفراد المجتمع الآخرين وصنّاع القرار؟

اعرف خصمك

- **البحث**
  - كيف يمكن للبحوث أن تحضّركم للتفاعل مع صنّاع القرار الذين قد يعارضون موقفكم أو توصياتكم؟
  - ما هي أشكال التكنولوجيا التي يمكن أن تساعد البحوث الخاصة بكم لتحديد عملية اتخاذ القرارات؛ ومن هم صنّاع القرار فيما يتعلق بقضيّتكم؟

- **إشراك صنّاع القرار**
  - ما هي أشكال التكنولوجيا التي يمكن أن تساعد في تحضيركم أو أن تساعد في توصيل التوصيات إلى صنّاع القرار؟

اعرف ساحة المدافعة

- **الحشد**
  - من سيتعيّن إشراكهم أو تمثيلهم عند تقديم توصياتكم أو مطالبكم إلى صنّاع القرار؟
- **إشراك صنّاع القرار:**
  - ما هي التحديات التي تواجهونها في سياقكم عند وضع توصيات وتبليغها إلى صنّاع القرار؟
  - كيف يمكنكم إشراك فئات مستهدفة مختلفة في عمليات صنع القرار (مثل النساء، الأشخاص ذوي الإعاقة، فئات مهمشة أخرى، الخبراء، وما إلى ذلك)؟
  - ما هي العمليات أو الإجراءات التي يجب أن تراعونها عند إشراك صناع القرار؟
  - ما هي التحضيرات التي تحتاجون إلى اتخاذها لضمان عرض توصياتكم أو مطالبكم بوضوح؟
  - ما هي الاعتبارات اللازمة لضمان أفضل النتائج؟

المتابعة والتقييم والمدافعة المستقبلية

ترد النتائج الكلية للمدافعة في المخرجات المبينة أعلاه. حيث تسلط هذه القضية الضوء على مدى أهمية المتابعة والتقييم في جميع مراحل عمليات المدافعة. ويسمح هذا لكم أن تكونوا مرنين؛ وأن تستفيدوا من فرص التوقيت؛ وأن تجروا تغييرات عند الحصول على معلومات جديدة، أو عندما يصبح السياق أكثر أو أقل ملاءمة لاتخاذ إجراءات معينة. وقد نجحت اليقظة الحاسمة من جانب المعهد وتحالفه في دحض محاولة إدخال تعديلات أكثر ضررا على المادة 308. وكانت عملية المتابعة والتقييم المتواصلة للحملة عنصراً حاسماً في تحقيق النجاح.

العودة إلى الخطوة الأولى: تحديد المشكلة والخطوة الثانية: بناء رؤية

في البداية، خرج المعهد ببيان النوايا العام التالي: **خفض عدد القوانين والأنظمة الوطنية التمييزية التي تعارض حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة والفتيات**. ولا يزال هناك المزيد من هذه القوانين والأنظمة التي يجب على المعهد التصدي لها، ولكن من المهم أخذ بعض الوقت للإحتفال بالنجاحات الصغيرة والكبيرة. فقد حقّق المعهد نجاحاً كبيراً في رحلة التغيير نحو رؤيته نحو **بيئة آمنة ومأمونة للنساء مع حماية قانونية وإنصاف أمام القانون**.

التفكّر في خطة العمل

اعرف نفسك

انظروا في حالة حملة المدافعة الخاصة بكم:

- ما الذي تغير في المشكلة بسبب حملتكم؟ ما الذي تغير بالنسبة لأصحاب المصلحة؟ كيف تم إشراك الفئات المهمشة وتمكينها في القيادة وصنع القرار؟
- ما هي المُنجزات المرحلية المحددة في عناصر اجراء المدافعة الخاصة ببناء التنظيمي للحملة، والبحث، والحشد، وإشراك صنّاع القرار ؟
- كيف عبّرتم عن إقراركم بهذه النجاحات وكيف احتفلتم بها؟
- ما هي أولوياتكم بالنسبة للمنجز المرحلي التالي؟

اعرف ساحة المدافعة

- ما هي جوانب المشكلة التي لم تعالجها حملتكم؟

- هل ما زالت الانجازات المرحلية التالية في رحلة التغيير الخاصة بكم ذات صلة بناء على السياق الحالي؟
- كيف يمكنكم إشراك حلفائكم في تحديد أولويات الانجاز المرحلي التالي في رحلة التغيير الخاصة بكم؟ كيف يمكن إشراك النساء والفئات المهمشة الأخرى وتمكينهم بشكل أكبر للمشاركة في القيادة وصنع القرار في المستقبل؟
- ما الذي تغير في فهمكم للمشكلة والسياق لاتخاذ إجراء؟
- ما هو المطلوب في السياق الحالي لإحراز تقدّم نحو رؤيتكم؟

اعرف خصمك

- كيف إستجاب المعارضون للتغيرات أو للتأثيرات على المشكلة؟
- كيف يمكنكم أن تتوقعوا أو ترصدوا المؤشرات التي قد تدلّ على أن خصومكم يستعدون لإطلاق إستجابة؟
- ما هي الإستعدادات التي يمكنكم إتخاذها للرد على أي إجراءات محتملة من قبل الخصوم؟